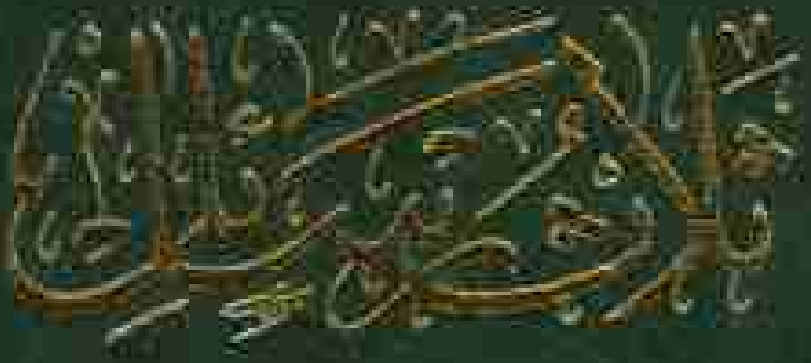

الخلسة الملكوتية

في

أحاديث الطينة

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن المقدس الشيخ عبد علي

آل عبد الجبار القطيفي

تحقيق

الشيخ خليفي السنان

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله المنان ذي الفضل والإحسان وصلى الله على محمدٍ وآله شرف الأكوان وبعدُ: فيقول العبد المقصر محمد بن عبد علي آل عبد الجبار سأل بعض الأخوان وهو الشيخ العالم الأجل الشيخ يوسف خلف الشيخ خلف [1] عما تضمنته أحاديث الطينة مما يوهم الجبر وحلّ مشكلها، ولم أكن أهلاً للجواب ولا للخوض في هذا العباب، فلم يحصل لي عذر غير الجواب بالمستطاع من الخطاب، وسميتها بـ «الخلسة الملكوتية» فأقول: معتمداً على الجواد الوهاب؛ ولتذكره بصورة السؤال بذكر مختصر بعض أحاديث الباب لإيجاب نقل الروايات عن التطويل المنافي للوقت والموجب للملال.

---

(١) الشيخ يوسف بن خلف: قال صاحب تاريخ البحرين: كان من فقهاء عصره، عالماً، فاضلاً، زكياً، متقياً، جمع بين العلم والعمل، وأخذ القول على الوجه الأكمل، تصدى للإفتاء والجمعة والجماعة في الفلاحية والمحمرة، وهو مجاز عن أبيه عن صاحب الحدائق.

وكان صاحب الحدائق الشيخ يوسف أخاً لجده الشيخ عبد علي، وكان للشيخ يوسف شخصية إجتماعية مرموقة في البلاد التي سكنها خصوصاً عند أمراء كعب ورؤسائها، وكان وسيطاً من قبل حكام كعب وداود باشا في بغداد عام ١٢٤٣ هـ على أثر النزاع الذي نشب آنذاك بين حكام كعب ووالي البصرة عزيز باشا آقا وأتباعه العثمانيين والكوتيين، وتوفي الشيخ يوسف عام ١٢٥٥ هـ. أخذت هذه الترجمة وتصرف عن كتاب: الياقوت الأزرق في أعلام الحويزة والدورق للسيد هادي الشبري، وهو مخطوط.

ومن أراد الوقوف عليها فليراجع أصول الكافي وأمثاله .

[السؤال] : ما معنى ما تضمنته أحاديث الطينة في كتاب الإيمان والكفر من أصول الكافي ونظائره : (من خلق النبيين من طينة عليين قلوبهم وأبدانهم ، وخلق قلوب المؤمنين منها ؛ وأبدان المؤمنين من دون ذلك ، وخلق الكفار من طينة سجين قلوبهم وأبدانهم ، وخلط بين الطينتين ، ومن هنا يلد المؤمنُ الكافرَ وبالعكس ، وأصاب المؤمنُ السيئة والكافر الحسنة وقلوب كلِّ جنس تحنُّ إلى ما خلق منه)(١) .

وفي حديث «خلق المؤمن من طينة الأنبياء عليهم السلام فلن تنجس أبداً»(٢) .

وفي حديث الشمالي عن أبي جعفر عليه السلام : (خُلقنا من أعلى عليين وخلق قلوب شيعتنا مما خلقنا منه وخلق أبدانهم من دون ذلك ، وتلا قوله تعالى : ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾ إلى قوله تعالى : ﴿المقربون﴾ .

وقال عليه السلام : في خلق عدوهم من سجّين وقلوب شيعتهم أوبدانهم نحو ذلك ، وتلا قوله تعالى : (كلا إن كتاب الفجار لفي سجّين) إلى قوله (المكذبين)(٣) .

---

(١) الكافي للكليني : ج ٢ ص ، وهي رواية مرسلة . وفيما ذكره هنا بعض الإختلاف عما في الكافي لكن المضمون واحد .

(٢) أصول الكافي : ج ٢ ص ٣ ـ ٣ ، وهناك ذكر «قلم» بدل كلمة «قلن» .

(٣) أصول الكافي : ج ٢ ص ٤ ـ ١٤ وقبه قبل الآية «وقوبلهم تهوي إلينا لانها خلقت مما خلقنا منه» وكذا قبل الآية الثانية ، والآيات في الرواية هي من سورة المطففين : ١٩ ـ ٢١ / ٧ ـ ١٠ .

وفي حديث آخر : (لمّا أراد الله تعالى خلق آدم عليه السلام بعث جبرئيل عليه السلام في أول ساعة من يوم الجمعة ؛ ومضى فقبض بيمينه قبضة بلغت من السماء السابعة الى سماء الدنيا ، وأخذ من كلّ سماءٍ تربةً وقبض قبضةً أخرى من أرض السابعة العليا إلى الأرض السابعة القصوى فأمره فأمسك القبضة الأولى بيمينه والثانية بشماله فخلق الطينتين فلقتين فذره من الأرض ذروا ومن السماوات ذروا فقال للذي بيمينه : منكِ الرسل والأنبياء والأوصياء الصديقون المؤمنون والسعداء ومن أريد كرامته فوجب لهم ما قال ، كما قال ، وقال للذي بشماله : منكِ الجبارون والمشركون والكافرون والطواغيت ومَنْ أُريد هَوانَه وشقوته ، فوجب لهم ما قال كما قال ؛ ثم خلط الطينتين جميعاً وهو قوله تعالى : ﴿إن اللّه فالق الحب والنوى﴾ فالحب طينة المؤمن الذي ألقى الله محبته والنوى من طينة الكافر الذين نأى عن كلّ خيرٍ وتباعد منه ، قال الله تعالى : ﴿يخرج الحيّ من الميت ومخرج الميت من الحيّ﴾ فالحي المؤمن الذي يخرج طينته من طينة الكافر ، قال الله تعالى : ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه﴾ ، وموته اختلاط طينته بطينة الكافر ، وحياته حين فرّق الله بينهما [بكلمته][1] ؛ كذلك يخرج الله المؤمن في الميلاد من الظلمة بعد دخوله فيها إلى النور ، قال الله تعالى : ﴿لينذر من كان ميتاً ويحق القول على الكافرين﴾[2] .

وفي حديث زرارة : (أن الله قبل خلقه الخلق قال كن ماءً عذباً أخلق منك

---

(١) أضفناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : بكماله .

(٢) أصول الكافي ج ٢ ص ٥ ـ ١٧ والحديث طويل مع اختلاف يسير عما عليه هنا فبدل كلمة «بكماله» يوجد هناك كلمة «بكلمته» ، والآيات في الرواية هي : الأنعام / ٩٥ ، ١٢٢ ، يس / ٧٠ .

جنتي وأهل طاعتي وكن ملحاً أجاجاً أخلق منك ناري وأهل معصيتي ثم مزجهما ، فلذا يلد المؤمنُ الكافرَ وبالعكس ، ثم أخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً فإذا هم كالذرّ يدبون فقال لأصحاب اليمين : إلى الجنة [بسلام] [1] ، وقال لأصحاب الشمال إلى النار ولا أبالي ، ثمّ أمر النار فأسعرت ، فقال لأصحاب الشمال : ادخلوها فهابوها وقال لأصحاب اليمين : إدخلوها فدخلوها فقال كوني بردا وسلاماً فكانت برداً وسلاماً ، فطلب أصحابُ الشمال الإقالة فأقالهم وأمرهم بالدخول فهابوها ، فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية فلا يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولا العكس [2] .

وفي حديث الحلبي نحوه بزيادة [3] وفي بعض الروايات : أنّ التأجيج والأمر بالدخول ثلاثاً وكذا إباؤهم ، وفي حديث : (إنّ اللّه خلق الخلق فخلق مَن أحبّ مما أحب وكان ما أحب أن خلقه من طينة الجنّة ، وخلق من أبغض مما أبغض وكان ما أبغض أن خلقه من طينة النار ، ثمّ بعثهم في الظلال .

قلتُ فأيُّ شيءٍ الظلال ؟ فقال : ألم تر إلى ظلّك في الشمس شيئاً وليس بشيءٍ فبعث فيهم النبيين فدعوهم إلى الإقرار بالله قال اللّه تعالى: ﴿ولئن سألتهم

---

(١) البناء من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : سلام .

(٢) أصول الكافي : ج ٢ ص ٦ ح ١ .

(٣) أصول الكافي : ج ٢ ح ١٣ والزيادة التي ذكرها في موضعين : الأول : ثم قال لهم ادخلوها فذهبوا فقاموا عليها ولم يدخلوها فأعادهم طيناً . والثاني : تتمة الحديث : قال الإمام عليه السلام فيرون أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله أول من دخل تلك النار فذلك قوله عز وجل «قل إن كان للرحمن من ولد فأنا أول العابدين» .

من خلقهم ليقولن الله﴾ .

ثم دعوهم إلى الإقرار بالنبيين فأقر بعض وأنكر بعض ،ثم دعوهم إلى ولايتنا فأقر بها والله من أحب وأنكرها من أبغض وهو قوله تعالى : ﴿ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ ، ثم قال أبو جعفر عليه السلام : كان التكذيب ثم(١) .

وفي حديث ابن سنان : (كلف أهل اليمين ثلاثاً بالدخول وهم يطيعون وخرجوا من النار ولم تصبهم ، وأمر أهل الشمال بالدخول ثلاثاً وهم يعصون ويرجعون ثلاثاً لمّا أصابهم الوهج) .

ثم قال لهم كونوا طيناً بإذني فخلق منه آدم عليه السلام فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء وبالعكس وما رأيت من [ترق](٢) أصحابك وخلقهم فمما أصابهم من لطخ أهل الشمال وما رأيت من حسن سيما ممن خالفكم فمما أصابهم من لطخ أهل اليمين(٣) .

وفي رواية أبي بصير : (كيف أجابوا وهم ذرٌّ) ؟

فقال : جعل فيهم ما إذا سُئلوا أجابوا يعني في الميثاق(٤) .

---

(١) منها ما في أصول الكافي : ج ٢ ص ١٠ ح ٢ باب ٤ ،[والآيات في الرواية هي لقمان : / ٢٥ ـ الأعراف / ١٠١]

(٢) في النسخة «ترقّ» .

(٣) أصول الكافي : ج ٢ ص ١٠ ح ٣ باب ٣ .

(٤) أصول الكافي : ج ٢ ص ١٢ وفيه «... ما إذا سألهم أجابوه » والظاهر أن كلمة «يعني الميثاق» هي من الراوي ، وسوف يأتي من المصنف بيان كيفية الجعل في الميثاق وما هو الذي تم عليه ذلك .

ومالم نشر له من الروايات يدخل فيما ذكر بنوع عناية للفطن وما يحتاج إلى بيان وإيضاح ما فيها من المشكل ظاهر ، وكذا ما قالت العلماء فيها .

الجواب : ومن الله التوفيق وإمداد الصواب بما وصل إليّ : ومنه أطلب الزيادة والتأييد فحديثهم : صعب مستصعب أمرد ذكوان كما رُوِي [١] ؛ لا أقول هذا في بعض أحاديثهم عليهم السلام كما قيل وإن كان له وجه ، بل في كلّ أحاديثهم حتى فيما له ظاهر محكم ونصّ ، وللكلمة منهم ظاهر وباطن وحدٌّ ومطلع ووجه [٢] وليس لنا إلا التسليم والإنقياد لهم ، فكل كلمة منهم تضمنت مراتب التكليف الوجودية للكلّ ؛ وأين كلام غيرهم منه .

نعم كلامهم دون كلام الله وفوق كلام المخلوق كما روي أزادنا الله وإياكم من فضله .

يقع البحث هنا في مسائل :

[المسألة الأولىٰ] : -

في صحة الأحاديث سنداً ومتناً :

أقول : تصحيح الرواية ليس بمنحصرٍ في السند خاصة على أن فيها الصحيح كما يظهر للمراجع الفطن ، بل هو أصعفها وأقلّها حاجةً في مقام الترجيح وبغيره أقوى منه على الأرجح الأشهر [٣] ، لمطابقة القرآن والعقل

---

(١) أصول الكافي : ج ١ ص ٤٠١ .

(٢) بصائر الدرجات : ج ١ ص ٢٩ حديث ٤ .

(٣) المرجحات قسمان داخلية (أي أنها متعلقة بمتن الحديث) وخارجية ؛ وهذه قسمان سندية =

السالم من الأغيار الذي لا إختلاف فيه ؛ وتواتر مضمونها ومطابقه لأصول المذهب عن عدل الله وغيره ، ومطابقة كلّ مسألةٍ تضمنته إلى متواتر الروايات .

وكلامهم يشبه بعضُه بعضاً كما روي ، ولا اختلاف فيه في نفس الأمر وإذا إنتهى إليه تحقق النظر وإن توهم في بادي النظر فلا هو بإختلاف ضائر ، قال الله تعالى : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه إختلافاً كثيراً﴾[١] .

وكلامهم عليهم السلام يجري على نهج القرآن لا يفارقه بنص (لن يفترقا) وغيره ممّا إتفق عليه الفريقان ، وعنهم عليهم السلام «لكل حق حقيق وعلى كلّ صواب نور»[٢] إلى غير ذلك ، وهذه الأحاديث حصل فيها جميع ذلك ، كما سيتضح لك من التفصيل الآتي إن شاء الله تعالى ، وكم حديث صحّحتهُ العلماء بمجرد قبوله ؛ والبحث هو مضمونه ، معرضين عن سنده كما في حديث : «من جدد قبراً»[٣] ، الى آخره ، وقول علي عليه السلام في بيان العالم

= وغير سندية ، فالأولى : كترجيح رأي على آخر بأن رواياته صحيحة الأسناد والآخر مخدوشة السند ، ومثال الثاني : ما ذكره المصنف بعدُ من مطابقة القرآن وموافقة العقل السالم من المعارض أو المطابقة لأصول المذهب فهذه مصاديق للقول الأشهر المقابل للمشهور وهناك كثير من متأخري المتأخرين كالشيخ في رسائله والذي يجعل المرجحات السندية ضمن المرجحات الداخلية للحديث ، والقسمة اعتبارية فهي خفيفة المؤونة ، وإن احتملت العبارة معنىً آخر وهو إفادة التعليل من قوله «المطابقة القرآن ...» .

(١) سورة النساء : آية ٨٢ .

(٢) الوسائل : ج ١٨ ص ٧٨ عن الكافي ج ١ ص ٦٩ والمحاسن ص ٢٢٦ ، ونصه هكذا «إن على كل حقٍّ حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه» .

(٣) المتن كاملاً هو «من جدّد قبراً أو مثل مثالاً فقد خرج من الإسلام» تهذيب الاحكام : =

العلوي[١] ، وغيرهما بما أشرنا له كفاية ، فمقامنا مقام إختصار وإستعجال مع ما أنا عليه من القصور وقلة البضاعة .

[المسألة الثانية] : ـ

فيما قالته العلماء فيما حضرني ولم أتمكن من المراجعة :

الأول : إنها من المتشابه ومما يرّد علمها إلى الله ورسوله ، فإن قيل فيها بطريق الاحتمال لا الجزم ، قلنا معنى المتشابه يرجع في التحقيق نصاً وإعتباراً إلى ما إشتبه على الناظر ولم يتضح له مضمونه بسبب من الأسباب ، وهذا مما تفاضل فيه العلماء لا إن بعض ما في كلامهم أو بعض القرآن متشابه يختص علمه بهم عليهم السلام ، ولم يتكلف غيرهم عليهم السلام : والا لما برز منهم عليهم السلام ولم يبينوا تفسير آي القرآن كما يظهر لمتتبع كلامهم عليهم

= ج ١ ص ١٣٠ وهو مروىٌ من الإصبغ بن نباته كما أنه ضعيف بأبي الجارود ؛ ومضمونه قد اختلف فيه فقال قوم إنه «من حدّه» وقال آخرون إنه «من جدّث» وقالت جماعة أخرى إنه «من حدّد» إضافة لما في المتن ، ولا يخفى أن لكل كلمة مدلول يختلف عن الآخر. (مصباح الفقاهة ج ١ ص ٢٨٧).

(١) لعل المصنف يقصد ما أرسله في غرر الحكم والمناقب : أنه سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن العالم العلوي فقال «صورٌ عارية عن المواد خالية عن القوة والإستعداد ، تجلى لها ربها فأشرقت ، وطالعها فتلألأت ، وألقى في هويتها مثاله ؛ فأظهر عنها أفعاله وخلق الإنسان ذا نفس ناطقة .. إن زكيها بالعلم والعمل فقد شابهت جواهر أوائل عللها ، وإذا اعتدل مزاجها وفارقت الأضداد فقد شارك بها السبع الشداد» غرر الحكم للآمدي ج ١ ص ٤٥٩ . وفي رواية أخرى «عالية» مكان «عارية» وبالعكس .

السلام، بل يكون سبيله سبيل ما اختص بهم من العلم ولم يبرز منهم عليهم السلام مطلقاً كما دلّ عليه حديث أبي بصير وغيره.

فإن أراد السائل بالنسبة لبعض فحقٌّ ولا يشمل غيره، وستعرف عدم التشابه فيها ووضوح معناه من كلامهم عليهم السلام.

الثاني: إنّها أخبار آحاد لا تفيد ظنّاً فضلاً عن غيره، وسقوطه ظاهر بل متواتر مضمونها معنىً كما ستعرف، ومطابقة للأدلة القطعية.

الثالث: إنّها محمولة على التقية لتضمنها الجبر، قلنا: لا تتضمن الجبر بل صريحة في الإختيار وأصول المذهب تصحيحها وتبيينها فأينها والتقية؟، والتقصير والقصور عن فهمها مع عدم تسليم يوجب هذه الهوسات الوهمية فتدبّر[1].

---

(١) مجمل الآراء في توجيه هذه المتشابهات من الأخبار هو:

١ ـ ما ذهب له الأخباريون من الإيمان بورودها وعدم العلم بها وردُّ علمها لهم عليهم السلام.

٢ ـ أنها محمولة على التقية لموافقتها لروايات العامة ومذاهب الأشاعرة والجبرية.

٣ ـ أنها كناية عن علم الله تعالى بما هم صائرون إليه لما خلقهم وكان عند خلقهم عالماً بهم فكأنه خلقهم من طينات مختلفة.

٤ ـ أنها كناية عن اختلاف استعداداتهم وقابلياتهم، وهذا أمر بيّن لا يمكن إنكاره فذات النبي تختلف عن ذات أبي جهل.

٥ ـ أنه لما كلف الله تعالى الأرواح أولاً في الذرّ وأخذ ميثاقهم فاختاروا الخير أو الشر في عالم الكون والفساد بعد اختيارهم له هناك في ذلك الوقت، وتفرع اختلاف الطينة على ما اختاروه فلا فساد ولا لزوم جبر مقتبس من مرآت العقول للعلّامة المجلسي هذا بالإضافة لما ذكره المصنف هنا في المتن.

قال بعض شرّاح الأصول : الذي خطر لي في توجيه أحاديث الطينة وما في معناها إنّ الله عالم بالأشياء ما كان وما يكون ، ولما أراد خلق المكلفين وهو عالم بالمطيع والعاصي قبل خلقه مع إعطائه القدرة والإختيار مما يحتاج المكلف فلما علم بطاعة زيدٍ مثلاً خلقه من الطينة الطيبة .

ومن علم منه عدم الطاعة خلقه من الطينة الخبيثة ، ولما كانت حكمة التكليف تقتضي إظهار ذلك إلى الوجود خلق الخلق وأرسل الرسل وأنزل الكتب وأعطى القدرة والإختيار والآلات ونحوها ، فأطاع من علم أنه يطيع وعصى من علم أنه يعصي ، وخلق الجنّة لأهلها والنار لأهلها ، ولا يليق منه تعالى الجزاء بالنعيم والعذاب (لـ) من خلقهم فقط من غير إنذار بعد خلقهم ، لتكون له الحجة تعالى على خلقه فلا جبر ولا جور ولا ظلم تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ، ومن تأمل هذا ظهر له سرُّ ذلك وقد بسطنا الكلام في توضيح هذا في مكان آخر والله أعلم ... انتهى[1] .

أقول : أرجح ما وقفتُ عليه من كلام العلماء في هذا المقام هذا الوجه والتعبير عنه مختلف ، وفيه إجمال لأنّه لم يعين علمه ، هل هو الذاتي الذي هو عين الذات ولا نسبة له ولا إضافة ؟ ، أو الذي هو مع المعلوم والأول عالمٌ إذ لا معلوم والثاني عالِم إذ معلومٌ[2] ، فإن كان الأول فلا يصحُّ معه هذا الإعتبار .

والله بهذا العلم علم الأشياء في أمكنتها وحدودها وهو عين المعلوم بأيّ

---

(١) لم نجد هذه العبارة فيما لدينا من شروح الكافي .

(٢) راجع أصول الكافي: ج ١ ص ١٠٧ ، حيث ذكر هذا التفصيل في علم الله .

معنىً أُخذ ؛ وبسط ذلك مع نقل ما قيل فيه وتحقيق الحق موكول إلى شرحنا على (شرح الكافي) برز منه خمسة عشر مجلداً وفقنا الله لإتمامه[١] .

ثمّ وإذا كان الثاني وهو العلم الإتساقي المشار له في أحاديث الأصول وغيرها عاد الإشكال والمحذور الذي فرّ منه ، ثمّ وإذا خلق الأشياء بمقتضى علمه أوّلاً من المطيع والعاصي بحسب الطين تعود الحجة لخلقه على الله تعالى فلو قال العاصي : لِمَ خلقتني من سجّين دون المطيع ؟ وقال لعلمي بك : بأن يقول [٢] لو خلقتني من عليين أطعتُ وبالعكس ، وهلاّ خلقتني من طينة قابلة مطلقاً ، ثم وإذا كان لا انقلاب للعلم ولابدّ من وقوعه والأشياء تابعة له وأصل الخلق على مقتضاه عاد لزوم الجبر وفاتت فوائد التكليف ، وأيضاً ما ذُكر ينافي النفي المطلق الذي فرق التمام والكمال بما لا نهاية له .

ولقائل أن يقول : على ما في الوجه من علم بطاعته إذ لا انقلاب فيه ؛ فما الوجه في خلقه من طينة ظاهرة ؟ فلابدّ في التخصيص من وجه ومجرد المناسبة تشيد الإشكال ، مع أنّا نجد المطيع والعاصي متساويين في الوقت والعقل والآلة ورفع المانع والتكاليف والبعثة وغير ذلك مما يدور عليها مدار التكليف والألطاف ؛ وما في الجواب من الإجمال ظاهرٌ فتدبّر ودعه جانباً .

الصواب في الجواب : وهو الحق الذي به تنحل عقدة أحاديث الطينة وما سلك في نظامها فنقول :

---

(١) ترجم له في الذريعة ج ٢٥ ص ٢٠٣ وغيره ، ونحن قد ذكرنا أحوال الكتاب مفصلة في المقدمة .

(٢) جواب متعلق بقوله «لتعود الحجة ...» .

الطينة تطلق ويراد منها المادة وهي أقسام : أمرية وجبروتية وملكوتية ، وتطلق ويراد منها الصورة سواء كانت صورة جنسية أو نوعية أو صنفية أو شخصية ، والأحكام إنما تلحق الصورة لا المادة .

ومما اتفق عليه الفقهاء لحوقها بالصورة في الحلّ والحرام والطهارة والنجاسة وغيرهما ، وفي النصّ «السعيد من سعد في بطن أمّه والشقي من شقي في بطنها»[١] ، وعلى هذا تكون الصورة من الأم والمادة من الأب قال الله تعالى : ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾[٢] ، ومعلوم أنّ مقام المادة مقام القبول للصور الغير المتناهية مما يمكن فيها ، وتتعين بأحدها بها[٣] ، وكلُّ ماكان ركناً في خلق آخر أو مقوماً له أو مصوراً هو طينة له ، وطينة كلّ شيء بحسبه ؛ إذ كل مخلوق له مادة وصورة وهما متكثران نزولاً وصعوداً[٤] حتى

---

(١) التوحيد للشيخ الصدوق : باب ٥٨ ص ٣٥٦ ح ٣ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ٦ .

(٣) قد قرر في الفلسفة بأن الصورة لابدّ لها من موضوع تعرض عليه وموضوعها المادة ، ثم قالوا بأن المادة استعدادٌ محض ومحض القبول بل لا فعلية لها إلا فعلية القبول ، ثم قرروا بأن قبولها للصور في حدود كمالها الإمكاني ، إذ أن استعدادات المواد تختلف قوة وضعفاً وبالتالي تختلف نسبة كمالاتها الإمكانية ؛ وقوله (وطينة كل شيء بحسبه) منطبق على المادة والصورة لأنه سبق منه تقرير إطلاقها على كل منهما .

(٤) فكرة التكثر في المواد يعنون بها أن المادة الأولى بعد عروض الصورة عليها تكون فعلية لها ولكنها تكون قوة واستعداداً (مادة ثانية) للصورة التي بعدها ، ولا نقصد بالثانية هنا ثاني الأعداد بل كل ما عدا الأول فهو ثاني ، وأما فكرة تكثر الصور فقد ذهب بعض الفلاسفة إلى أنها على نحو (لبْس بعد لبس) أي أن الصور المتبدلة لها وجود واحد سيال يتحرك الجوهر المادي فيه ، وهذا =

ينتهي إلى المشيئة وهي مخلوقة بنفسها ، وعنهم عليهم السلام «خلق الله المشيئة بنفسها وخلق الخلق بالمشيئة»[١] إذ لا قديم مع الله وليس هو مادة لخلقه ولا صورة .

والطينة المذكورة في الأحاديث السابقة يراد منها الصورة ؛ والتصوير بالعمل ، والخلق الكوني في كلّ عالم ومقام فيه التكليف (بحسبه)[٢] مقام المشيئة ولكنه مادة لا تمايز فيه ، فإنه مقام الإمكان وهو أشدّ إبهام وجهة فعلية، ثم مقام المعاني ثم التصوير ثم الخيال ثم الفعل ثم القول وتكون بعض الصورة مادة لما بعدها وأخص منها[٣] .

ولا يتم إلا إذا برز المكوّن جامعاً لعلله وأسبابه وما يمكن فيه ، فيكون خلق كلّ شيء وتصويره بعلله وصورة إجابته في كلّ عالم ، وهذا مقتضى البدل

= يعني اجتماع عدة صور على المادة الواحدة ، وذهب آخرون إلى أنها (ليس بعد خلع) فقبل أن تعرض لها الصورة الثانية تكون قد تجردت من الصورة الأولى فيكون لكل مادة صورة واحدة في الآن الواحد فقط ، كما ينبغي الاشارة إلى أنه لافرق في عملية التكثر بين كونه نزولاً أو صعوداً إلا أن أحدهما في حال كسر ، والآخر في حال صوغ .

(١) أصول الكافي : ج ١ ص ١١٠ ح ٤ ، وبدل كلمة الخلق يوجد كلمة «الأشياء» .

(٢) هكذا في النسخة ولعل الصواب «بحسب ...» .

(٣) هذا القول مبني على أن الصورة تكون جزء العلة التامة للمادة شرطَ فعليتها ، وقد أشكل عليه بأن تبدل الصور يستلزم بطلان تمام الصورة السابقة وتحقق اللاحقة محلها ، وبطلانها (جزء العلة) يستوجب بطلان تمام العلة وبذلك يبطل إمكان فعلية المادة ، ولكن الإشكال لا يبقى بناء على كون عروض الصور على نحو أن تكون «ليساً بعد ليس» تمم المخالف المشهور الفلاسفة هو كون بعضها لا كلها علة ، وأما بناء على القول بأن لاتكون إلا بسيطة فلا يأتي حديث الجزأية أصلاً .

ولو وقع خلافه وقع الجور ؛ فخلق المؤمن من صورة الإيمان وصفته الذي أجاب به وظهرت به طينة مادته القابلة وهي طينة عليين فلا يكون مؤمناً .

ولا يمكن في عدله وسعة رحمته أن يخلقه من سجّين بل هو الخلل والظلم لو كان ، ولزم خلاف ما سبقت به المشيئة ، ونحو ذلك نقول في خلق خلقه وما خلقه من فاضل عكوساته بالنسبة لسجّين ، وكلّه من عدم إجابته وإنكاره ، أو عدم إقراره لمّا طلب منه التوحيد والنبوة والإمامة في مقامات وجوده ، وهي عوالم ذرّه فصحّ ما تضمنته من قوله : « كوني في الجنة ولا أبالي وكوني في النار ولا أبالي »[1] ، وأنّ الله خلق المؤمن من طينة عليّين ؛ أو من طينة طاهرة فلا يكون إلا مؤمناً ، وأنّه قبل الدخول لنار التكليف (و)دخل وكانت عليه برداً وسلاماً بجهة [قبليته][2] وإجابته لمله[3] . وفي الكافر خلاف ذلك .

وتوهّم مَن توهّم[4] من أخذه الطينة بمعنى المادة وأنّها لا اختيار فيها ، بل إما طينة عالية ، أو نجسة سافلة ، ولا تصلح كلٌّ واحدة إلا لقسم ليس إلا ؛ فهي بسيطة فعلاً واقتضاءً وبحسب الموجود ؛ وليس كذلك ، فوقعوا في الحيرة وارتطموا في الشُبه ، قال الله تعالى : ﴿كان الناس أمّة واحدة فبعث الله

---

(١) أصول الكافي : ج ٢ ص ٦ ح ١ نقله بالمعنى .

(٢) في النسخة المعتمدة « قبليته » .

(٣) يقصد بالعلل هنا ما يدور عليه مدار التكليف من الوقت والمحل والآلة ورفع العوائق .

(٤) يطرح المصنف جهتين من الرد : الأولى عدم تسليم كون المراد من الطينة هنا المادة بل المراد الصورة ، الثانية : أننا حتى مع التسليم لكم في ذلك فلا نسلم عدم اختياريتها مطلقاً بل لها جهة تعين بمقتضى الصور النوعية وغلبة الوجود على الماهية .

النبيين ...﴾ الآية [١] فبهم (و)التمييز والفصل ولك أن تعتبر الطينة هنا وتفسرها : بمعنى المادة ، القابلة سواءٌ كانت قريبة أو بعيدة ، ومقامها مقام القبول ، والأشياء فيها بالقوة .

وسمعت ﴿كان الناس أمةً واحدةً﴾ وعنه عليه السلام : «كلُّ مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه هما اللذان يهوّدانه ويُنصّرانه ويمجّسانه»[٢] أي على الخلقة الطينة الطاهرة ولكنها مرتبة ومادة قابلة لا أنّها أُوجدت فانوجدت .

فكان فيها الصلوح وإمكان التعقل والتصور وغيرها وقوة الكمال والإستكمال ، فبرزت نازلة بسرّ الأمر القضائي والفعلي ، فبعضٌ لم تغلب عليه إنيّة ماهيّته[٣] وقوتها وبعضٌ متوسطٌ وبعضٌ بالعكس .

فظهرت فعليّة كلّ واحدة من إمكانه إلى كونه ، واختيار البسيط الإمكاني إلى الكوني[٤] وغلبت ما ظهرت به المادة ، وكان كونها به ويرجع إليه مستكملاً

---

(١) سورة البقرة : آية ٢١٣ .

(٢) بحار الأنوار : ج ٣ ص ٨٨ ، باختلاف يسير وفيه «حتى يكون» .

(٣) في الفلسفة يقررون بأن لكل ماهية وجوداً يراعونها يُحمل عليها في قولهم الماهية موجودة ، على نحو به الماهية حداً للوجود ، وقولهم إنيّة الماهية : أي وجودها المحقق لها في مرتبة تقررها ، ومن هنا قالوا بأن واجب الوجود ماهيته إنيته في سؤال من قال : ما ماهية الواجب ؟ . أي ليس لوجوده ماهية كما لبقية الأشياء .

(٤) هذان المصطلحان : الأول منهما وهو الإمكاني نسبة للإمكان وهو تساوي طرفي الوجود والعدم والإمكان ملازم للموجود الممكن بل هو أنّى وجوده وسببه . والثاني منهما : الكوني نسبة للكون وهو هذا الوجود الخارجي أو كل عالم كان خارج عالم الامكان ، والعبارة تعني : أن الممكن متى ما صار فعلياً خرج من عالم الإمكان إلى عالم الكون والفساد ، وخروجه فعلاً هو تمام فعليته .

بعد أن أنزل إليه . والمزج في الوسط .

وجميع مراتب التكليف عوالم ذرّ ، وفيها تأجيج نار وطلب دخولها ، والمؤمن يدخلها بزيادة نوره ، وغلبته على مقتضي ماهيّته في خفاء الإمكان المادي وفي ظهوره بعدُ ، لظهور الإستحقاق واستكماله في أطوار وجوده ؛ وبروز كماله من القوة ويمكن منه الفعل حينئذٍ لكنه خفيٌّ ، وبظهوره غلب فيه باختياره النظر لماهيّته وإنّيتها ؛ وهو نظر ظِلال وظلمة ، ولكن بالوجود العام والتوفيق الذي ساوى فيه بين القوي الضعيف ؛ والعادة بحسبها قابلة لكلّ فعل ونهي وتكليف وتصوير .

فصحّ إرادة المادة من أحاديث الطينة وخلق الخلق منها من غير لزوم جبر أو ظلم أو بطلان تكليف أو اختيار ؛ وكيف يلزم واحدٌ منها وفطرة وجود القبضتين تحيل ذلك .

ولا تبديل في الفطرة إذ أصلها طينة قابلة ممكنة ، ولكنّه بالقوة فجاء الإختيار وسبب التكليف والقبول والفعل لما يمكن في حقّه ، فوجب تنزله بالأمر في مراتب أكوانه .

فبعضٌ غلب عليه إعراضه عن نفسه ونظره لها بجهة نوريته المشرق من صبح الأزل ولم يبقَ فيه من الخلق إلا الإمكاني .

وغلب مقتضاه على مقتضى إنّيته ، وبقي مقتضى طين سجّين بالقوة فتوجهت له التكاليف في تنزلاته التي بها استكمل وجمعه ؛ وهو المعصوم على مراتبه .

وبعض نظر لإنّيته في تنزلاته فدخل فيه المزج وظهرت قوته وهو

مـــراتب ، وســـيعود إلى طـــينته الأولى[١] الطـــينة بـــجهة تـــبعيتها للأولى وإستنارتها بها .

وبعض غلبه عليه مقتضى نفسه ولم يبقَ معه من النظر للأولى إلا مقتضى الوجود العام والمشيئة التي قام بها كلّ شيءٍ من القبضتين ؛ وهؤلاء مراتب وأقسام ؛ ويظهر فيه المزج في تنزلاته ظهوراً عَرَضِيّاً ، ويعود لطينته الخبيثة فعلاً بعد أن كانت بالقوة ، ولا يمكن عدم التطورات لكلاهما وإلا خفيت مراتب الوجود ولم تظهر فعليّته ، ولم تعلُ لله الحجة على خلقه ، ولم يكن أصل الطين كذلك ملقى فيها الدلالة والقبول الموجب لطلبهم ذلك وهو تعالى يجيب دعوة الداعي ويظهر بها أفعاله فتفطّن !

فظهر لك المراد من الطينة في الأحاديث من غير لزوم محذور سواء أريد بها المادة أو الصورة في كلّ مقام ومشهد وجودي ، وأنّ ما تضمنته الأحاديث هو مقتضى عدل الله ورحمته وإعطاء كلّ ما طلب ، وإمداد كل مخلوق بما فيه وإختاره[٢] .

وبتقرير آخر نقول لا وجود للممكن فوق الإمكان[٣] ولا إعتبار له بوجهٍ

---

(١) في النسخة الخطية : الاوّله .

(٢) هكذا في المخطوطة ولعل الصواب «بما فيه اختياره» أو تكون كلمة «واختاره» معطوفة على الجار في بما أي وبما اختاره .

(٣) الجهات لكل قضية ثلاث لا غير : الوجوب ، الأمتناع ، والأمكان ، وإن كل موجود له جهة تخصه فالواجب الوجود : جهته الوجوب ، وشريك الباري مثلاً جهته الإمتناع ، والوسط بينهما وهو لا اعتبار له وإن كان له وجود فيه بنحو آخر فالممكن لا وجود له في جهة الإمتناع .

إلا عدم الإعتبار بوجهٍ حتى إعتبار العدم، ويعود هذا الإعتبار وعدمه إلى وجود الممكن؛ إلا في مقام الإمكاني أو الكوني فأوجده وقبْلَهُ بنفس ذلك الوجود المجعول، وقبوله يساوقه وهو الماهية؛ وتقدمه عليه تقدم الكسر في الإنكسار، وتقدم القابل على المقبول بغير تقدم وجودي أو قيام بذات الله الأحدية، فلا قدم للماهيات ولا ثبوت للأعيان أزلاً[١].

فلما وقع التكليف الطلبي عليها بنفس فعله المنفعل تمايزت في المواد مع خفائها، وعلمُها عند الله، وتتفاضل في خفائها الإمكاني أشخاصاً وأنواعاً إلى ما لا نهاية، ويعمُّ الصلوح لجميعها فجرى عليها التكليف بما يناسبها وما سالت منه بحقائقها وإمكانها؛ والتكليف يساوق الوجود وإن تأخر رتبة لا زمناً بل ذاتاً وعبّر بـ«ثمّ» في النصّ[٢] لبيان ذلك لا للتأخر وجوداً بين وجودها وتكليفها فإنه محالٌ.

والوجود طين نوارنية، والماهية طينة ـ أيضاً ـ بحقيقتها ظلمانية؛ إلا أنها في بعض شايعت الوجود وتابعته مطلقاً فكانت نوارنية، وفي عكس ذلك فكانت ظلمانية[٣]، ولم يبق للوجود فيها إلا العام فوجودها عرضاً بالمشيئة

---

(١) يعني أن القابل إنما صار قابلاً بسبب تلبس الماهية بالوجود ومنه نصل إلى نتيجة أخرى وهي أن الماهيات مجعولة وليست قديمة وبه قالوا بأصالة الوجود واعتبارية الماهية.

(٢) في الكافي «الكليني» راجع نصوص صحيحة الحلبي في الكافي ج ٢ ص ٧ ح ٣ حيث ورد فيها تعاقب أفعال الله بكلمة «ثمّ ... ثمّ» وقد يقصد جملة النصوص في بدايات الخلق حيث أن أكثرها ورد بلفظ ثم.

(٣) قد يقصد بالطينة هنا في قوله «الوجود طينة نوارنية» المادة المعينة بصورها فهي تامة الفعلية =

وبمقاماتها ذاتيٌّ وهو الملح الأجاج ضد العقل.

فهذا منشأ الطينتين بحسب القابلية والإختيار، والفعل بمقتضاه الذي ظهر به كلٌّ وتصوره ومنشأ المزج وظهوره في وسط قوس النزول من أسافل العقل بدءاً وعوداً، وعود كل شيء إلى بدئه حينئذٍ يتميز في كلٍّ بحسبه.

أما من مقامه الأمري فلم يعرض له مزج كونٍ مطلق بل إمكاني كالمعصوم عليه السلام، وليس المراد بالمادة أو كلٍّ :الطينة الجمادية التي لا شعور لها أو هباءة لا يتناهى فإنّه سفهٌ وجمود من القائل، ولا جمود وموات في الوجود؛ وإن تفاوت في الأشياء تفاوتاً أعظم من العرش إلى الفرش[1]، كيف والوجود يعمُّ الكلَّ وأن تفاوتت فيه الأشياء، فكذا في لوازمه.

ولك جعل الطينة واحدة بحسب الإمكان ولا تمايز فيها وظهور؛ أو اثنتان بحسب الأصل وانعكاس أشعة الأولى وضدّها وهي: الخبيثة ولها مراتب ظلمانية متعاكسة؛ أو تقول ثلاث مرّات أو أكثر بحسب مراتب تفصيل العالم في الطيب (والخبيث)[2].

= من كل جهة، ويريد بالطينة في قوله «والماهية طينة أيضاً بحقيقتها ظلمانية» أي المادة الأمرية وإنما تكون جسمية بعروض الصور عليها - لأن شبثية الشيء بصورته لا بمادته - ولذا فهي ظلمانية بذاتها (أي لا فعلية لها إلا فعلية قبول الصور) وإن صارت نوارنية بالعرض (بمشايعة الوجود ومتابعته).

(١) يشير بذلك إلى مقولة المشائين من كون الوجود حقيقة مشككة:

الفهلويّون الوجود عندهم ... حقيقة ذات تشكك تعمّ

(٢) هكذا في النسخة المعتمدة ولعل الصواب هو «والخبيث» بحذف الياء.

ولا يظهر طيب كلّ مرتبة إلا بالتكليف وبه تحقق التصوير لا أنّه أوجدهم غير مكلفين بهذا الإعتبار ، وفي ذرّات الاصولي والطينة الأولية بالقوة مطلقاً تكليفهم تكليفٌ ماديٌّ لا تفصيل فيه ، ولذلك إطلاق عدم التكليف عليهم حينئذٍ بنوع مجازٍ[١] .

فاتضح أنّ الأشياء بحسب الصلوح والقابلية ، وجمع كلٌّ للفعليّة والإنفعال فيها طينتان هما : واحد بحسب غلبة كل واحدة على الأخرى من غير عدم لأحدهما مطلقاً ، تكون واحدة طيّبة أو خبيثة وبينهما مراتب لا تتناهى بحسب عكوسات كلٍّ بحسب الإقبال والإدبار .

والأشياء بحسب الصلوح والقابلية لا تفاوت فيها ظاهراً ولا ذكر للبعيد حينئذٍ ولا اسم ولا رسم إلا بالقوة ، وإنما كان له ذكر ورسم واسم بعد انفصاله وظهور الأشعة وعكوسها ، وكانت تابعة لأصلها إما طيباً أو خبيثاً ، والإختبار عام لكل طينة وإن تفاوت بسيطاً أو مركباً ، والثاني يُخفي الأول والأول[٢] سابق وجُميعا في الإنسان .

ولما تعددت مراتب النزول ؛ وكان للإنسان مرتبة الأمر والمعاني والصور

---

(١) بالنظر إلى خطاب الله عز وجل للبشر في آية الميثاق يثبت التكليف الإجمالي ويقصد بقوله «تكليف مادي» أي هو تكليف وقع على المادة ولذا كان إجمالياً ، وأما إطلاق عدم التكليف عليهم فبالنظر إلى خطابات التكليف التفصيلي وأنه غير حاصل لهم فعلاً ، وحيثية المجاز هي تنزيل الموجود منزلة المعدوم .

(٢) المقصود بالثاني أي القريب أو المركب والأول هو البسيط أو البعيد ، فالمركب يخفي البسيط وكذا القريب يخفي البعيد .

والمثال والمواد العنصرية والفعل والقول تعدد عالَمُ الله[١]، والتكليف لعلوّ الحجة ولئلا يقول بعض نسيتُ أو فيّ قوّةٌ ولم توجد إلا بعد ظهور أظهر، أو فيّ نقص وغير ذلك من الأعذار فكثّره عليه وقلّل استقالته، ومن الأخذ عليه وجمعه لعدّة طين وكثرة الأشعة ،ولها فضلٌ وفاضل فاضلٍ لزم منه الأخذ على سائر الموجودات في كلٌ بحسبه، وكان لكل نوع منها ربطٌ خاصٌ به، والمرجع إلى الإنسان الكامل هذا.

وكلُّ مقام فاضل العالي هو ابتدائي فصحّ ما ورد أنّه لا يمكن أن يتحول هؤلاء إلى هؤلاء وبالعكس[٢] من غير لزوم جبرٍ أو غيره بل هو محض الإختيار والعدل سواء أخذت الطينة بحسب المادة أيّ مادة أو أيّ صورة فظهر سرُّ(ه) المزج وأصله.

وكل مخلوق له وجود وماهية وفي كل بحسبه، وأنّ المجرد مجرد بحسب ما دونه فهو تجرد إضافيٌ[٣] وإن رجع آخر الماهية والوجود إلى الإمتياز الفعلي

---

(١) قد قسم الفلاسفة في الأصل عوالم الله إلى عالمين: عالم الخلق وعالم الأمر وقالوا بأن المائزبينهما أن عالم الخلق تدريجيٌ ودلت عليه الآيات مثل «الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ...» وعالم الأمر دفعيٌ ودلت عليه الآيات مثل قوله تعالى «إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون» ومراتب تنزل الأمر على المكلفين يكون بحسب الصلوح والقابلية. ومن هذين العالمين تنبثق عدة عوالم منها ما ذكره المصنف.

(٢) قد مرّ في أول الرسالة من أصول الكافي ج ٢ ص ٦.

(٣) المجرد اسم مفعول من التجريد ومعناه: أن يعزل الذهن عنصراً من عناصر التصور ويلاحظه وحده دون النظر إلى العناصر المشاركة له في الوجود، ومعنى المجرد الذي يشير له المصنف هو «الممكن الذي لا يكون متحيزاً ولا حالاً في المتحيز ويسمى مفارقاً» المعجم الفلسفي حرف =

المركب ، وهو مقتضى كماله وتكميله ولا نهاية للممكن في سيره ، كلما وصل لمقام برز له آخر يكون نهاية له وهكذا ولا يخرج من الإمكان قال عليه السلام ما معناه أو لفظه في الخطبة اليتيمة : «انتهى المخلوق إلى مثله وألجأه الطلب إلى شكله»[١] وفي آخر : « كلما رفعتُ لهم علماً وضعتُ لهم علماً وما لمحبتي غاية»[٢] ، وقد وقع الملاّ الشيرازي[٣] وتلميذه الكاشاني[٤] وأحزابهم في تيه

= العيم ، وأما تعبيره بأن المجرد هو لما دونه فهو مجرد إضافي وذلك لأن العوالم ـ بحسب الأشياء اتصالها بالمادة وعدمه ـ تنقسم إلى ثلاثة عوالم : عالم العقل ، وعالم المثال ، وعالم المادة ، فعالم العقل : مجرد عن المادة وآثارها ، وعالم المثال : مجرد عن المادة دون آثارها ، والثالث : هو المقارن لها وبينها طولية في القرب والبعد عن المبدأ تعالى وتقدس والذي يحتمل من كلام المصنف : أنه يقصد أن كل عالم تكون الموجودات التي له مجردة بالنسبة للعالم الذي هو أقرب منه للمبدأ وهكذا في بقية العوالم ؛ ويحتمل ـ أيضاً ـ أن يكون في صدد إنكار التجرد التام لغير الله عز وجل فليس هناك مجرد إلا الله . وكما سيأتي منه التصريح بذلك .

(١) ينابيع الحكمة : محمد خان الكرماني : ج ١ ص ٤١ .

(٢) الاحتجاج : الطبرسي : ص ٤٦٧ .

(٣) الملاّ الشيرازي : هو صدر الدين محمد بن ابراهيم الشيرازي القوامي ؛ لم يعلم تاريخ ولادته ، يلقب بصدر المتألهين وملاّ صدرا ، تخصص في دراسة الفلسفة فشرب من مشاربها على اختلافها ، وغرف من نميرها حتى غدا صاحب مدرسة علمية فلسفية تجمع بين طريقتي المشائين والإشراقيين ، علاوة على وجود آراء تفرد بها وابتكرها ، له مؤلفات كثيرة في الفلسفة والتفسير والعرفان وأشهر كتبه «الحكمة المتعالية» . راجع مقدمة كتابه الحكمة .

(٤) الفيض الكاشاني : هو الملا محسن بن الشاه مرتضى بن الشاه محمود المشتهر بالفيض ؛ تتلمذ في الحديث على السيد ماجد البحراني وفي الحكمة والأصول على الملا صدرا الشيرازي ؛ ومن تلامذته السيد نعمة الله الجزائري ؛ وقد جمع في فكره بين مسلكين غير متلاقيين : مسلك الأخبارية =

الضلال في كثير من هذه المسائل لما تبعوا ابن عربي[1] وهم يظنون أنها الحكمة ، وحرّفوا بها الكتاب والسنة وضلّوا وأضلوا وعسى أنّه يأتيك بعض كلامهم المضل إن استدعاه المقام إن شاء الله .

[المسألة الثالثة] : ـ

ظهر لك سرُّ قولهم عليهم السلام أن أصل خلق المؤمن من طينة طيّبة وهي نور الوجود ، وقابل النور الأولي المحمدي ، وهو قابل مجعول ؛ وهو باب الإختيار والماهية ومبدأ الخلط والمزج وهو بحسب الإمكان لا الكون ، هذا بحسب أصل القبول وبحسب أصل الصورة الشخصية ؛ ولكن بعدُ يظهر بصورته المناسبة وإن لحقه منافٍ من جهة الماهية .

والكافر بحسب أصل خلقه من ضد عكس ذلك وهو الماهية الموجودة ، وهي قابلة بالوجود الذي هو فعله ؛ ولكنه بالقوة لغلبة الوجود والحجة ، وإن أقر ولم يظهر منافٍ لغلبة النور وعدم التمايز ؛ كما قال تعالى في أهل النار :

= وأهل الحديث وطريقة الفلاسفة في أكثر مقالاته . توفي ببلدة كاشان سنة (١٠٩١ هـ) . راجع أمل الآمل ج ٢ ص ٣٠٥ ، تنقيح المقال ج ٢ ص ٥٤ ، رياض العارفين ص ٣٠٨ ، لؤلؤة البحرين ص ١٢١ وغيرها .

(١) محيي الدين : أبو عبد الله محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي ، الشيخ الأكبر للصوفية تنقل في ديار الإسلام ، وكانت له مقولات غريبة عند بعضهم مما جعلهم يفتون بإراقة دمه وقال عنه الذهبي بأنه قدوة القائلين بوحدة الوجود ، له مؤلفات كثيرة جداً وأهمها الفتوحات المكية وفصوص الحكم ، توفي في دمشق سنة ٦٣٨ هـ وكان تولده في الأندلس سنة ٥٦٠ هـ ، راجع الأعلام ج ٦ ص ٢٨١ ، فوات الوفيات ج ٢ ص ٢٤١ ، شذرات الذهب ص ١٩٠ .

﴿فارجعنا نعمل صالحاً ..﴾ الآية[١] ؛ وطلبوا الأقالة لما رأوا المؤمنين بجهة التعلق بهم ؛ فظهر الخبيث وخلقوا منه ثانياً بعملهم النوعي والشخصي[٢] وهم في (ال) جميع عن إختيار وتكليف ، ولكلّ مخلوق ماهيةٌ ووجود ، أو قل : مادة وصورة بما يناسب كلاً ، وليس فردٌ قائماً بنفسه حقاً إلا الله ؛ وما سواه مجرداً أو مادياً دالٌ عليه ومركب مخلوق . وظهر نوع كلٌ وشخصه : إما بغلبة الوجود ؛ وماهيته طوعه في كلٌ بحسبه فهو طيب ، أو بالعكس في العكس ، وامتزج كلٌ بالآخر مزجاً فعلياً وقولياً أو قُل عرضياً لا بحسب الذات وتكليف كلٌ بحسبه ، وغلبة كل واحد يوجب إنمحاق حكم الآخر بعد إعدام ؛ بل مشايعة ولا يكون له حكم مستقل في كلٌ بحسبه كالعقل بالنسبة إلى الوجود وماهيته الجهل ؛ أو قل النفس بالنفس بالنسبة إلى الماهية والوجود .

[المسألة الرابعة] : -

تضمنت الأحاديث السابقة خلق الأنبياء والأوصياء والمؤمنين من طينة واحدة (أ) وقلوبهم وأبدانهم من دونها ، وفي زيارة الجامعة الكبرى ؛ «والمصطفون الأخيار»[٣] والإصطفاء يوجب الإختيار وهو بعد الإشتراك

---

(١) السجدة : آية ١٢ .

(٢) يقصد من قوله (وخلقوا منه) أنهم خلقوا من تلك الطينة الخبيثة ، والباء في قوله «بعملهم» يحتمل كونها باء السببية أي بسبب عملهم النوعي [الذي هو من شأن هذا النوع أو الشخصي (أي من هذا الشخص بعينه) ، ويحتمل كونها للمعية .

(٣) الزيارة الجامعة الكبيرة رواها الشيخ الصدوق في (من لا يحضره الفقه) : ج ٢ ص ٣٧٠ =

الكوني، وفي بعض النصوص أيضاً «اختارهم عليهم السلام من كذا».

وهذا بظاهره ينافي ما تواتر في الروايات معنى من خلق محمد صلى الله عليه وآله وسلم وآله عليهم السلام الثلاثة عشر من طينة واحدة لم يفضل منها شيء كما دل عليه حديث محمد بن مروان[١]، وفي الجامعة «طينتكم واحدة طابت وطهرت بعضها من بعض.. الى آخره»[٢] ولا يصح هذا الطرد وبالعكس إلا بذلك؛ قال الله تعالى (ذريةً بعضها من بعض)[٣] وقال صلى الله عليه وآله وسلم «أنا من حسين»[٤] وورد من الأئمة «وحسين منّي» أو «الأئمة منّي»[٥]، وكذا مادل أن الله تعالى خلق الأنبياء وغيرهم من شعاعها أو من قطراتها[٦]، وكذا ما دل على أنهم أفضل الكل[٧]؛ فإنه يوجب أن لا يشاركهم غيرهم في

= وتهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي): ج ٢ ص ٣٣.

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ١١٣؛ والحديث هو: «خلقنا الله من نور عظمته ثم صور خلقنا من طينة مخزونة مكنونة من تحت العرش فأسكن ذلك النور فيه فكنا نحن خلقاً وبشراً نورانيين لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيباً».

(٢) من لايحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٧٠.

(٣) سورة آل عمران: آية ٣٤.

(٤) نص الحديث هكذا: «حسينٌ مني وأنا من حسين» وهو حديث نبوي قد رواه الخاصة والعامة راجع بحار الأنوار: ج ٤٣ ص ٢٦١.

(٥) بحار الأنوار: ج ٣٧ ص ١٣٣ حديث ٢٤ باب ٥٢، ص ٢١٥ حديث ٨٦.

(٦) بحار الأنوار: ج ٥٤ ص ١٩٨ عن كتاب أبي الحسن البكري «الأنوار في مولد النبي المختار» وهذا هو أستاذ الشهيد الثاني وهو من علماء العامة.

(٧) بحار الأنوار: ج ٢٦ / ٢٦٧، ج ٢٧ / ٤١.

أصل طينتهم ؛ وإن شاركهم في ظاهر البشرية بما لا توجب مشاركتهم في نقص.

وهم عليهم السلام منزهون عن الربوبية والحظوظ البشرية كما روى[١]، وكذا مادل على عبادتهم لله قبل خلق الخلق فورد بألفي عام وورد ألف ألف أو أربعة عشر ألف عام[٢] إلى غير ذلك ولا تنافي ، وإختلفت لإختلاف الأخبار فتدبّر.

وكذا ما دلّ على أن بعبادتهم عُبِد الله وعرفه كل نبي وملك[٣] ، وجميعه يدل على عدم المشاركة لهم ذاتاً ورتبةً وإلا لم يكونوا كذلك ، إلى غير هذه النصوص المحكمة المتواترة معنى من وجوه يضيق المقام من نقلها ، وهي مطابقة للأدلة المحكمة من الحكمة وغيرها ؛ فوجب ردُّ ما توهمه تلك الأحاديث من التشريك.

فأما من جهة التشريك في مطلق الخلق والعبودية والتكاليف ، أو بحسب الإمكان والمشيئة ، أو المراد بالإصطفاء والإختيار مطلق الإختصاص من غير تشريك كوني في رتبة وجودية ؛ كيف ! والإصطفاء بحسب مقام المشيئة ؛ قال الله تعالى : ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم ...﴾ الآية[٤] وغيرها.

---

(١) في اصول الكافي (للكليني) ج ١ ص ٢٦٩ ح ٦ «نزّهونا عن الربوبية وقولوا فينا ماشئتم».

(٢) لم أعثر على هذا المضمون بخصوصه ولكن الذي رأيته هو : روايات تشير إلى سبق خلقهم بأربعة عشر ألف سنة ، وروايات تشير إلى أنهم كانوا يعبدون الله قبل خلق الخلق فبالجمع بينهما يمكن تحصيل هذا المضمون المذكور في المتن. راجع بحار الأنوار: ج ٥٤ ص ١٧٠ ح ١١٣.

(٣) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٤ ح ٧ وما قبله والذي بعده من الأحاديث.

(٤) سورة الأحزاب : آية ٣٣.

ولو كان على ظاهر ما سمعت لزم كونهم بعد الكون الزماني وتكليفه وليس كذلك ، ولزم عدم الإصطفاء والإختيار لو تحققت مشاركة بمقام وجودي ولاكذلك لو كان بمقام المشيئة والإحداث والصنع فتأمله ! أو من جهة المشاركة في ظاهر البشرية وبمقام التبعية في ظهور الدلالة ، وهو مقام بعد مقامهم الذاتي ولهم أحكام خاصة ينسب بعضها لهم عليهم السلام والنصوص به كثيرة .

وما ورد في النصوص من خلق شيعتهم من فاضل طينتهم[1] فالمراد به الفاضل النوري وهو الشعاع فلا تنافي .

ثم إعلم إنه لما كان خلق الشيعة من فاضل طينتهم أي من شعاعها كما عرفت ؛ لزم أن يكون لهم نوع إرتباط ومشايعة تبعية ؛ ولذا ورد أن الله حمّلهم ذنوب شيعتهم[2] من جهة الإرتباط التبعي ، أو من جهة عرضها عليهم فيتألمون بها ويستغفرون ، فإنهم يؤدّون صلاح أمتهم لتبيضّ وجوهُهُم في الجهة العليّة فإنه مما يصلح به حال النائب عند المكلّف له .

ويحسن به حاله من قيام أمته بالأمر وصلاحها ، ومن جكّيها نجاتُهم

---

(١) بحار الأنوار : ج ٦٤ ص ١٠٢ حديث أبي اسحاق الليثي ، وفي الصفحة ١٢٦ أحاديث أخرى .

(٢) ورد في تفسير البرهان للسيد هاشم البحراني في تفسير قوله تعالى (إنا فتحنا لك ...الخ) عن عمر بن يزيد بياع السابري قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام قوله تعالى : «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر» قال : ما كان له ذنب ولا همّ ولكن الله حمله ذنوب شيعته ثم غفرها له ، ج ٤ ص ١٩٥ ؛ وفي رواية الطبري في المجمع عن المفضل بن عمر معنىً يرفع بعض المناقشات عن الآية وهو :أنَّ الإمام عليه السلام فسرها بمعنى أنه ضمن لشيعته أن يغفر الله ذنوبهم ما تقدم منها وما تأخر .

يوم القيامة بشفاعتهم عنهم[١] بحسب هذه المناسبة والرابطة ؛ ولا يقطعها إعوجاجهم ؛ وما بالذات لا يزول ، وهذا في الذات الوجودي لا النوعي[٢] فقد يتبدل ، بخلاف المخلوق من فاضل عكوس أشعتهم ، وهم المخالفون من جميع أهل الأهواء سواء فيه منكر الصانع ، أو أحد النبوات والإمامة ، أو ضروري دين لعدم هذه الرابطة ، إلا بمقتضى الرحمة العامة التي يقوم بها كل شيء وتشمل الكافر والمؤمن وأهل الرحمة الخاصة والعدل ولم ينفعهم صورة بعض العمل الصالح ظاهراً لعدم الروح فلا حشر ولا نشر .

ولهذا لم تعمهم الشفاعة وكانوا من أهل الخلود ، لا أن عدم شمول الطاعة لما سوى المرتضى دينه لقصور فيها ؛ أو ترجيح لا لمرجح .

فنسبتهم لهم نسبة الظل إلى النور المشرق على الشاخص ، ونسبة أهل الشفاعة كنسبة الشاخص المستنير بالشمس ، فلا يقابلها جهة عكوس ظل الشاخص ، وإن إعوج بها فيصلح بجهة الإستنارة بخلاف الظل ؛ نعم يبقى فيه فضل نوري بمقتضى الرحمة العامة للمؤمن والكافر .

وجهة إستنارته هي جهة خلقهم ، وطينتهم من فاضل طينة محمد صلى

---

(١) أحاديث الشفاعة كثيرة فراجع تفسير القمي في قوله تعالى : «ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ...» وكذا في الخصال ج ٢ ص ٦٧ باب الثمانية وغيرهما .

(٢) مراده أن قاعدة ما بالذات لا يزول فيما إذا كان المنتسب للذات أمراً له كل ما للذات من صفات الوجود ، وأما لو كان بالذات النوعي فقد تتخلف بعض الصفات لدى بعض أصناف النوع من بعض الوجودات فيتبدل ولا يخل ذلك بكونه من النوع ، كما لو كان المخلوق من فاضل عكوس أشعتهم عليهم السلام .

الله عليه وآله وسلم وآله عليهم السلام ولن تنجس أبداً[١] نعم يلحقها إعواجاج من الجهة المشار لها تتصفّى منه وتفارقها ، وأصله فيها من جهة (الماهية) وما يلحقها من المزج الظاهري الكوني ، وأصله من الماهية والمزج الإمكاني العام لجميع الأشياء فتدبر !.

[المسألة الخامسة] : -

ظاهر الروايات أن الله تعالى أخذ العهد على خلقه بالنبيين ، ولا يتم إلا بالأقرار برسله والإمامة والأعمال ؛ وصُرّح به في الروايات[٢] . وما ذكر بعضه فيها يراد منه الباقي المتلازم وعدم تمام بعض بدون الباقي ؟ ولدخوله ضمناً فيكفي البعض ، أو لأن البعض الكل فتأمل !

والروايات بذلك مستفيضة بل متواترةٌ معنىً قال الله تعالى : (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى)[٣] ، وورد ـ أيضاً ـ في تفسير قوله تعالى : ﴿فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾[٤] .

---

(١) أصول الكافي : ج ٢ ص ٣ ـ ٣ .

(٢) راجع مقدمة العبادات من وسائل الشيعة للحر العاملي : باب ٢٩ وسيأتي المزيد من المصادر لهذا . وقد مرّ استفتاح المصنف بروايات الكافي وفيها صراحة ذلك .

(٣) سورة الأعراف : آية ١٧٢ .

(٤) سورة يونس : آية ٧٤ ، وقد ورد تفسيرها في أصول الكافي (الكليني) : ج ٢ ص ١٠ ـ ٢ باب ٤ .

ثم إعلم أن الأخذ بالنبيين يرجع [١] إلى محمد صلى الله عليه وآله وآله عليهم السلام ، وهم أوّلاً بالذات ، ولكلّ نبي لأمته بهم عليهم السلام بحسب ظهورهم لهم بهم ؛ ولكن يغلب مقامهم عليهم السلام حينئذٍ فلا ذكر لغيرهم ، وصفة الموصوف لا ذكر لها إذا ذُكِر فتأمل جداً ! فالتكليف لا يكون إلا بمكلّف ومكلّف وواسطة ومكلّف به وبيان .

وهو مقام إمكان وحدوث ، وعبّر بالجمع وذكر النبيين لأنه أخذ من كل واحد في مقامه ؟ فهو واحد من جهة القلة والأخذ ، ومتعدد من جهة القابل والمأخوذ عليه ؛ ولأن الواحد المأخوذ له فاضل ولفاضله فاضل فيتعدد حسب المقبولات ، ويلزم منه الأخذ على كل موجود من الملائكة والسماوات والعناصر والجن والإنس والمعادن والنبات والحيوانات ، بحسب الذوات والصفات والأقوال والأفعال وبحسب جميع الحالات بجواهر الأعراض [٢] .

فكل من إتصف بجليّة الوجود في دائرة العقل والجهل إلى ماشاء الله من جميع العوالم التي لا نهاية لها ، قد أخذ الله [٣] عليهم العهد بمحمد صلى الله عليه وآله بالأقرار بالله وإعتقاده ونبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الإثني عشر عليهم السلام والزهراء عليها السلام .

فأقر بعضٌ عن معرفة وإعتقاد يقيني ، أو عن معرفة ، أو عن تصور ، أو

---

(١) في النسخة الخطية هكذا «ويرجوع» .

(٢) حيث أن لكلّ عرض لابّد من موضوع يعرض عليه وذلك الموضوع الذي له هو الجوهر .

(٣) أصول الكافي : ج ١ ص ٤١٢ باب نتف في الولاية ح ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٤ ، ٨١ وكذا الباب الذي بعده .

عن تبعية، أو عن إقرار مع سلامة القلب، أو عن إضراب، أو عن تبعية مع بعض الإدراك، أو عن تبعية وجمود وفي كل نوع من الأنواع أصناف وأفراد كثيرة فالطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق.

وبعكس ذلك نقول في قبضة سجين واليسار من الأناسي والحيوانات والجن والشياطين والعناصر والموالد الثلاثة[١] في الذوات والأعراض والصفات والأفعال والأقوال وفي جميع الحالات والمقامات؛ وبقدر جامعية المخلوق لمراتب الوجود والقبضات يتعدد الأخذ عليه تكليفاً ومقاماً، وتكون رتبته الوجودية أقرب إلى البساطة الإمكانية من غيره؛ وهو قرب إمكاني إضافي لا إلى الذات الواجبة تعالى الله علواً كبيراً.

والنصوص بذلك متواترة ومنها ما ورد عنهم عليهم السلام: «عاداتنا من كل شيء شيء»[٢] وقولهم «عُرِضَت ولايتنا على كل شيء»[٣]، ونحوها متواتر في الكافي وغيره عموماً وخصوصاً في أفراد كما ورد في بعض المياه والطيور ونحوها وكذا في تفسير قوله تعالى: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال ...﴾ الآية[٤] وإن كان في كلٍّ بحسبه؛ وكلُّه داخل في قوله تعالى: ﴿من بني آدم﴾، ودخول غيرهم فيهم تبعاً للزومه وعدم الإعتبار به في الذكر لا في الإرادة فتدبر.

---

(١) المقصود بها عند الفلاسفة: الجسم والنفس والعقل الكلي.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٢٧٢.

(٣) بحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٢٨٠.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

ومن قوله : ﴿وأشهدهم على أنفسهم﴾ عرف أنّ ما طلب منهم بعد البيان لهم والدلالة عليهم في أنفسهم ، وعنهم عليهم السلام : (جعل فيهم ما إذا سُئِلوا أجابوا)[١] لما سئلوا عليهم السلام بكيف أجابوا وهم ذرٌّ ؟ أي في نهاية الخفاء لا أنهم كالذرّة أي نمل صغار حُمْرٍ كما قيل ، لمنافاة ذلك لهم ، ولو أراده اللّٰه لكان ولم يكن بمستحيل .

وقال عليه السلام : «تجلى لها بها وبها إحتجب عنها»[٢] ؛ وبقوله تعالى: ﴿ألست بربكم﴾ المراد بها الربوبية إذ المربوب كوناً في مقام المعاني والصور والعناصر مقام حل وكسر ومقام الفعل والبروز الزماني ؛ ومقام المشيئة مقام كسر وحلّ ، وهو مقام المادة ؛ ولا تخلو عن سؤال وتكليف ؛ لكنه في خفاء وعدم تمايز وظهور كالكلام في الدواة ؛ وليس المراد بها الربوبية إذ لا مربوب مطلقاً لإستحالة طلبها وتكليف الخلق بها لإنها توجب طلب الذات وهو محال .

ومَن أشهدهم اللّٰه خلقه وعرّفهم في ذواتهم[٣] معرفة الدلالة لا معرفة الإحاطة ، لأنه مقام حدوث ومعرفة وتعريف وأينيّة والإحاطة والإكتناه ؟ فالمحدثات لا تسع القديم إلا بظهورالصفة والدلالة وكذاالقديم لا يسع الحادث .

[و] بقوله تعالى : ﴿قالوا بلى﴾ عمّ جواب الكلّ المشار له قبلُ ، فإنه متفاوت وهي من بعض بظهور العليّة والإنقياد القهري والوجودي مع بطن النفاق ، أو الجحود ، أو الخلاف ، أو لا عن إستيقان بل عن تزلزل ، أو تبعية

---

(١) أصول الكافي (الكليني) : ج ٢ ص ١٢ .

(٢) نهج البلاغة : الخطبة ١٨٥ باختلاف يسير فبدل كلمة احتجب يوجد هناك «امتنع» .

(٣) في النسخة المخطوطة توجد كلمة : إلا .

فبأقل اختبار وتطور وجودي ينكر أو يكون تبع كل ناعق.

فعالم الذرّ فيه تكليف وأهله مكلفون، ومن ذلك يظهر بعدد عالم الذر تعدد عوالم الله التي هي ألف ألف وزيادة[1]، وإن رجعت بحسب العقول إلى ذرّة الكليات والمعاني، ولا تميز فيه وتصوير. ومن دونه من أفعاله بمشيئة الله.

(و) الثاني ذرُّ النفوس والصور المجردة عن المادة والمدة الزمانيين، والخطاب لهم بمقامهم المناسب لهم تقبل فيه بعضٌ وأبى آخر، وظهر ما كان مخفياً في مقام المعاني السابق، فظهر هنا إقرار وإنكار عن معرفة أو جهل، وفيهم المتحير والتابع: وهو مقام أثر الطينتين، ومقام المزج، ومقام الجنة والنار وأهلهما.

والذرُّ الثالث عالم الملك بجميع أقسامه من العرش إلى الثرى ستة وخمسون مرتبة وكلها أجسام، وكل مرتبة عالم تام، ودعاهم في الأصلاب ابراهيم عليه السلام[2] بأمر المولى وهو أمر الله، ودعاء الكل الولي الأعظم بأمر الله إلى الإقرار الظاهري مع الأعمال والإعتقاد، وهذا ما سبق بزيادة وكذا كلُّ [سابق][3] بالنسبة إلى ما قبله فتتنوع، وكان في كل زيادة تأكيدٌ لسابقه مع ما فيه من التأسيس والإبتداء التكليفي.

---

(١) راجع بحار الأنوار باب بدء الخلق ففيه «قيل آدمكم هذا ألف ألف آدم» وغيرها. والخصال للشيخ الصدوق بسنده إلى جابر بن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل آخره هذا الكلام ص ٦٥٢.

(٢) بنص قوله تعالى

(٣) في النسخة: (سابقة).

وليس كل من أنكر أولاً لم يقر ثانياً وثالثاً بل يمكن ، وكذا في المقابل قال الله تعالى : ﴿الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾[١] ، وقال تعالى: ﴿يمحوا الله ما يشاء ويثبت﴾ الآية [٢] ، وعنهم عليهم السلام : (اللهم إن كنت كتبت في أم الكتاب شقائي وحرماني وتقتير رزقي فاكتبني عندك سعيداً موفقاً للخير موسعاً علي في الرزق فأنك قلت في كتابك المنزل ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾[٣].

ومعلوم أنّ لله البداء في الشيء قبل بروز عينه كوناً زمانيا في كل مرتبة ظهورها ، والله يفعل ما يشاء ، والله استثنى في قبضة الشمال ولم يستثنِ في قبضة اليمين ، ولكنه ليس حتماً[٤] خرج به عن القدرة ، بل بمقتضى وعده وحكمته وسبق المشيئة وسنّته الجارية في خلقه .

فكلُّ ذرٍّ لاحتِ فيه السابقُ وزيادة هي ما يناسب مقامه فقوله : ﴿ألستُ بربكم﴾ ظهر من مقام الوحدانيّة بمقتضى داعي لسان فطرة الوجود بطلب المبلغ

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٥٧ .

(٢) سورة الرعد : آية ٣٩ .

(٣) قد ورد قريب من هذه الألفاظ في دعاء اليوم الخامس عشر من أدعية شهر رمضان عن كتاب ربيع الأسابيع برواية الشيخ الكفعمي والعلامة الحلي وهو منسوب للإمام الكاظم عليه السلام من أدعية يوم الجمعة ، وفي تفسير الآية من مجمع البيان للشيخ الطبرسي ذكر عن ابن مسعود قريباً من هذا.

(٤) أي أنه لا زال على نحو الإقتضاء ، فالإستثناء كان على نحو الإقتضاء لا العلة التامة .

بما جعل فيهم من الإستعداد الفطري والقبول والعمل ويدخل في الربوبية المشار لها قبلُ «إذ مربوب بالمشيئة».

وهو مقام خفاء ومادة أولى، أو مع التقدير، أو التصوير، أو مع قيام العين وجمعه لعلله وأوقاته وحدوده، وهذا يقتضي مُبلِّغ ومُصوِّر، ومبلِّغ الكل والمصوِّرُ محمد صلى الله عليه وآله وعليٌّ عليه السلام بمحمد صلى الله عليه وآله؛ لأنّه عليه السلام به صلى الله عليه وآله هادٍ لشريعته؛ فكانوا هم الآخذون له والمربون في جميع العوالم.

ولما كانوا في كلّ مقام لهم جمع عبّر عنهم بـ«كم» ويظهر من تعددهم في الذر الثاني والثالث؛ فكل مَن بلغ هنا تعلق به ما هناك[1] وكذا قبلُ، وظهروا متفاوتين إدراكاً ومعرفة وغيرها في هذا العالم كما هم كذلك هناك بزيادة أغشية هذا العالم، وبعد الرجوع من الذر الثاني في المقابل ينقطع المزج ويظهر التمييز مع الإستكمال.

ولما كان ظهور عوالم الذرّ مقام ظهور الذات عبّر بالضمير المسكن؛ لا بالأسم الظاهر فإنه فرعه، وأقوى المعارف ضمير المتكلم -أي بضمير المتكلم متصلاً-[2] لأنه ليس مقام انفصال عن فعله والضمير مستكن فيه.

وأتى بالإستفهام التقريري الدال على الإثبات لأن فيه التفات إلى الإثبات، وأنه جعله الله فيهم، ولا يخاطب الله أحداً إلا بما في وسعه وطاقته.

---

(١) هذه مضمون كلمة للإمام الرضا عليه السلام توجد ضمن مناظرة له مع بعضهم: التوحيد للشيخ الصدوق ص ٤٣٨ س ٩.

(٢) مراده الضمير في قوله «ألستُ».

وهو ما فطره الله عليه وجعله فيه. قبلَ من قبل وأبى من أبى، والله يفعل ما يشاء فتدبّر جداً!

ولما جعل الله دليل حكمته في كل شيء وأرانا آياته في الآفاق والأنفس كما قال تعالى[١]؛ تعين من ذلك أن يكون فيك آية ذلك ودليله لتراه عياناً في نفسك الذي هو أقرب الأشياء إليك.

وقال الرضا عليه السلام «لا ينال ما هناك إلا بما هنا»[٢] فكل سافل فاضلُ العالي وآيته ودليله فتدبر؛ ففيك مقام الأمر وذكرك الأول؛ وهو قبضة من الذوات الأولى ومقام المعاني والذرّ الأول وعقلك المجرد عن الصور والمادة والمدة وعالم الملكوت والصور النفسانية؛ ثم الخيال والأجسام ومقام فعلك وقولك.

وكل لاحق فيك فيه ما في السابق وزيادة، والله يفعل ما يشاء.

فمن نفى عالم الذرّ مطلقاً وقال باستحالته وأنه جماد ولا تكليف لنمل وأمثال ذلك، وكذا من نفى عموم التكليف لجميع الأشياء وجمد فيه على بعض المتكلمين؛ وجعل رواياته آحاداً لاتفيد علماً ولا عملاً كالمرتضى[٣] والمفيد.

وأوّلوا ما دلّ عليه من الآي والنصوص على التأويلات البعيدة

---

(١) مراده الآية «سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم» فصلت: ٥٣.

(٢) التوحيد للشيخ الصدوق: ص ٤٣٨ «وقد علم ذوو الألباب أن الاستدلال على ماهنالك لايكون إلا بما هنا» هذا ماعثرت عليه، وإن كان يظهر اختلاف موطن الإستدلال عمّا هنا.

(٣) أبو القاسم المرتضى، علم الهدى ينتهي نسبه الى الإمام جعفر الصادق عليه السلام، إنتهت له الرئاسة في الدين والدنيا، توفي سنة ٤٣٦ هـ.

والتحلات السخيفة كما يظهر لمراجع الدرر والغرر[١] وغيرها للمرتضى، وشرح عقائد الصدوق للمفيد فقد أحال[٢] وردّ ما تواتر به النص والعقل لشبه ضعيفة لا تردُ، وللبسط محل آخر سنيلفه ان شاء الله في شرحنا للأصول المسمى بهدي العقول، وبعضٌ جعل عالم الذر هذا العالم المحسوس ليس إلا، وهو يؤول إلى ردّه وإنكاره.

ثم وإذا كان محمد صلى الله عليه وآله وآله عليهم السلام أفضل الكل في الكل بدءاً وعوداً بحيث لا يمكن أن يكون أفضل منهم ولا كان بل ولا مثلهم إلا هم كما اقتضته المشيئة وحكمة الوجود؛ وجب أن يكونوا هم الآخذون للعهد على الكل في كل مقام، وهم أصل الشرائع والأحكام والمأخوذ عهدهم على الخاص والعام السيئون ذلك لجميع الأمم في كل زمان ومقام، لكن ذلك الحال يختلف بالنسبة لهم عليهم السلام ففي زمن الأنبياء السابقين هم المبينون والمبلغون لتلك الأنبياء غيباً ما طلب منهم لأممهم، وفي زمن ظهورهم هم عليهم السلام وزمن الغيبة الكبرى بتأييدهم وتسديدهم حتى يظهر أمر الله فهم الناشرون لأحكامه وشرائعها، وهم المؤيدون للأنبياء السابقين والداعون لما دعوا إليه فشرائعهم منهم ومن مقدمات شريعتهم.

وهم أول النذر كما روي[٣] لأنهم الآخذون للعهد والمأخوذ بهم في كل عالم، وكل نبي وغيرهم شروط لهم ومقدمات ظهورهم، وكان كل نبي يأخذ

---

(١) غرر الفوائد ودرر القلائد: ج ١ ص ٢٨ المجلس الثالث.

(٢) غير قوله «فمن نفى ...».

(٣) تفسير علي بن ابراهيم: ج ٢ ص ٣٤٠. بصائر الدرجات للصفار: ص ٨٤ ـ ٦.

على أمته الإقرار بالأربعة عشر عليهم السلام وإنكار أعدائهم وموالاتهم والبراءة من أعدائهم كما روي[١]. فلا تتم الولاية إلا بالبراءة.

ولما عرفت خلق شيعتهم من شعاعهم كانوا منهم عليهم السلام كالإستنارة من الشمس أو الشعاع إلى فعل الشمس وهو فوارة النور لا إلى ذاتها، فيجب من هذا كونهم من ظهورهم عليهم السلام لأن الله نشر أفعاله التي أودعها فيهم منهم وبهم، وهو جميع تفاصيل الوجود ففيهم صفاتهم ظهوراً ودلالة وهو الأصل والعود لهم وكلٌّ في مقامه من غير اتحاد ولا حلول[٢] كما تزعّمه أهل التصوف بل كصورة المرآة وذيها فليست حقيقتها ولا جزءها ولكن بتجليها لظهورها لها بها ظهرت وتميزت فتأمل!

ثم وإذا كانوا عليهم السلام هم السائلون للعالم في كل مقام والعود على البدء كما قال تعالى[٣]؛ وجب أن يكون بدء السؤال منهم وبهم، وكذا الجواب ورد

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٧ / ٥١ وما بعدها.

(٢) الإتحاد يعني: أن تبعد عن الإنسان كل صفات الجسم ويزول عنه كل ما هو غير روحاني، ومتى تم ذلك يتحد الإنسان بالله ويصير علمه علم الله وقدرته قدرته، وقد نسبت هذه الفكرة لأبي يزيد البسطامي (توفي سنة ٢٦١ هـ) وهي فكرة أقرب ما تكون من القول بوحدة الوجود وأن ليس إلا ذلك الموجود وهو واجب الوجود. وأما فكرة الحلول فهي تعني: أن الله ـ تعالى عن ذلك ـ قد حلّ في الإنسان أو في غيره من أجزاء هذا العالم، وقال آخر إن الحلول قسمان: تنزيلي وهو عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة للآخر، وجواري وهو عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفاً للآخر كحلول الماء في الكوز، وعليه يكون الفرق بينهما اعتبارياً لا حقيقياً. ونسب القول بالحلول لأبي منصور الحلاج.

(٣) وذلك إشارة لقوله تعالى (كما بدأكم تعودون) الأعراف: ٢٩ وقوله تعالى (وهو الذي يبدأ-

عنهم عليهم السلام في المعاني والتوحيد في قوله تعالى: ﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾[١] نحن السائلون ونحن المجيبون[٢] فإن السؤال والأخذ والنداء والمعرفة والتعريف والإيجاد والبيان ونحوها من أحكام الوجود مقام حدوث وتعريف وتبليغ، ولا يكون إلا بهم عليهم السلام لاستحالة معاينة الله لخلقه، وفي خطبة عليٍّ عليه السلام يوم الجمعة والغدير كما في المصباح في شأن محمد صلى الله عليه وآله «أقامه مقامه في التبليغ في جميع عوالمه حيث لا تدركه الأبصار ... الى آخره»[٣] وقال عليه السلام: «لا تدركه العقول بل تجلى لها بها وبها احتجب عنها وإليها حاكمها»[٤].

وبما أشرنا لك عرفناك أنَّ ما أودع فيك كثيرٌ من الحكم ترجع بحسب الكلية إلى مقام الفؤاد وذكرك الأول ومقام الحكمة، وبها تعرف الأشياء على ما هي عليه، ورأسك من المشيئة، والثاني عقلك مقام المعاني؛ والأول سرُّ السر،

= الخلق ثم يعيده) ١١ الروم.

(١) غافر: ٦٤.

(٢) الموجود في التوحيد (للصدوق) هو «فالميم ملك الله يوم الدين يوم لا مالك غيره وقول الله عز وجل «لمن الملك اليوم» ثم تنطق أرواح أنبيائه ورسله وحججه فيقولون: «لله الواحد القهار» كتاب التوحيد للشيخ الصدوق: باب ٣٢ ص ٢٣٤..

(٣) الموجود في مصباح الكفعمي ص ٦٩٦ هو: «أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه إذ كان لا تدركه الأبصار ولا تحويه الأفكار ...» والخطبة في مصباح المتهجد عن الأمام الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام

(٤) الموجود في نهج البلاغة في الخطبة ١٨٥ هو: «لم تحط به الأوهام بل تجلى لها بها وبها امتنع عنها وإليها حاكمها».

والموكلة بالثاني أربعة ملائكة حجب ، والثالث مقام الصدر غيباً وشهادةً كنسبتك إلى جسمك الظاهر ، ولكل مرتبة أربعة أعوان وملائكة كل مرتبة أربعة أعوان وملائكة كل مرتبة من جنسها .

وعوالم الذر الثلاثة السابقة الكلية إنما هي باعتبار السلسلة العرضية وهي عبارة عن كثرة تجمعها حقيقةٌ واحدة ، وظهورها فيها على السواء كأفراد الإنسان بالنسبة إلى حقيقتها ، وأفراد كل مرتبة تختلف في الشدة والضعف بحسب القابليات بما أودع في كل واحد في كل عالم من بديع الصنع وغرائبه مما لا يحصى كما أشرنا لك ، وكفى فيما سبق قوله تعالى : ﴿سنريهم آياتنا ..﴾الآية [١] أحال على الآفاق فيها وعلى الأنفس ؛ وعن علي بن الحسين عليه السلام فيما نسب إليه :

وتزعم أنك جرمٌ صغير ... وفيك انطوى العالم الأكبر [٢]

وورد عنهم عليهم السلام كما في الغوالي وغيرها «الصورة الأنسانية من أكبر حجج الله على خلقه وهو (ال) كتاب الذي كتبه بيده والهيكل الدال عليه وجبره الممدود ...الحديث»[٣] وكانت كذلك لأنها صورة توحيده الدال

---

(١) سورة فصلت : آية ٥٣ .

(٢) لم أجد من نسب البيت للإمام علي بن الحسين عليه السلام ! نعم هناك من نسبه لأمير المؤمنين عليه السلام وقبله :

دواؤك فيك وما تشعر ... ودائك منك وما تبصر

وتحسب أنك ...

(٣) لم نعثر على ماذكره من النص في غوالي اللئالئ ولا في أي جمهور الأحسائي .

عليه فتأمل!

وإذا اعتبر ذلك بالسلسلة الطولية وهي ترتيب الموجودات بحسب السافل والعالي، أو قل الأصل وفاضله، أو المثير واستثارته، أو العلية والمعلولية؛ تكون حينئذٍ الذرّات وعوالمها كثيرة ألف ألف وزيادة وما يعلم جنود ربّك إلا هو، وما هي إلا ذكرى للبشر إذ لا تناهي لجوده بدءاً وعوداً والله وراء ما لا يتناهى قال الله تعالى: ﴿والله من ورائهم محيط﴾[1]، وبحسب الكليات ترجع إلى تسع مراتب:

الأولى: المشيئة وهي الإحداث وعنهم عليهم السلام: «مشيئته إحداثه لا غير ـ الحديث»[2] وعنهم عليهم السلام: «من زعم أن الله لم يزل مريداً فليس بموحد»[3]، ولها أسبابٌ كثيرة بسبب تي اختلاف جهاتها وتعلقاتها، لأن بها قام كل شيء، وهي أول المواد والخزانة العظمى التي بين الكاف والنون كما روي[4].

والذات الإمكانية خلقها بنفسها لنفسها وخلق الأشياء بها[5] ودان لها كل شيء وقام بها كل شيء وهي أمره وفعله وإرارته وإحداثه والوجود المطلق

---

(١) سورة البروج: آية ٢٠. والعبارة قبلها الظاهر أنها هكذا «وراء ما لا يتناهى بما لا يتناهى» أو هكذا «ما يتناهى بما لا يتناهى».

(٢) الذي وجدته في أصول الكافي هو «وأما من الله تعالى فإرادته إحداثه لا غير» ج ١ ص ١٠٩.

(٣) التوحيد للشيخ الصدوق: الباب ٥٥ ص ٣٣٧ ـ ٤.

(٤) التوحيد للشيخ الصدوق: ص ١٣٣ ـ ١٧.

(٥) أصول الكافي: ج ١ ص ١١٠. ونصه «خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الإشياء بالمشيئة».

ومقام (أحببتُ أن أعرف)[١] والأمر الفاعلي وغيرها، وهي أبسط الأشياء ومركبة من وجودٍ وماهيّة.

ولا نهاية للإمكانات في الإمكان وهي باب البدء والعود وبسط ما أشرنا له يطلب من شرح حديث ابن أذينة من شرح الأصول أو غيره[٢].

الثانية: الأمر المفعولي أو الحقيقة المحمدية والإنسان الكامل ولا يكون إلا واحداً، وإلا لم يكن أكمل الكل وهو أول من أجاب من الأربعة عشر عليهم السلام.

ومقامهم ورتبتهم واحدة لكن بترتيب بينهم وهو صلى الله عليه وآله أفضلهم[٣] ومقام سؤالهم عما يلزمهم في أنفسهم، وبالنسبة إلى كل وحد منهم، وبما حمّلوا فحملوه وبلّغوه سائر الخلق طرّاً من الجواهر والأعراض والصفات والعقائد، وسائر الأحوال للمجردي والمادي.

ولك عدُّ هذه والسابقة مرتبة واحدة فتكون المراتب ثمان، والواحد الذي ألقى فيه مثاله أي الصفة الدالة عليه، وظهرت منه أفعاله الكونية ونشر الوجود

---

(١) إشارة للحديث القدسي «كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف» وهذا الحديث يوجد في بحار الأنوار: ج ٨٧ ص ١٩٩ حديث ٦ باب ١٢، ص ٣٤٤ حديث ١٩ باب ١٣.

(٢) لابن أذينة حديثان في أصول الكافي أحدهما ما أرجعنا له في الحاشية السابقة والآخر هو بواسطة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «المشيّة محدثة».

(٣) أفضلية النبي بمقامات ظاهرية وأخرى باطنية، مثال الأولى مقام النبوة، ومثال الثانية مقامات القرب التي لا تناهي لها.

وأضاء بنور ازدهاره وأشعة كونه، وينفصل كلٌّ من الآخر كما ينفصل الضوء من الضوء وكانفصال غيره منهم عليهم السلام على مراتبهم كالأشعة من فعل الشمس القائم بها، أو عكوساتها بها بواسطة الأشعة وللأشعة وهكذا.

وكذا في عكوس أظلالها وهم بدؤ لمظهر فعله الأتم الأعم، والباب بدءاً وعوداً، ولهم الولاية المطلقة بما أقامهم الله وولاّهم أمره، ولم يخرج عن مقتضى التكليف من طورٍ من أطواره ولم ينظروا لأنفسهم نظر استقلال وسكون؛ بل بحكم عقولهم وإجابتهم لباريهم فغلب على ماهيّتهم حكمُ ذلك واستنارت به، فالحكم واحد فلا أمر (له) إلا أمرُهُ، وهو أمرهم بخلاف غيرهم على مراتبهم وبسط أحوالهم ونشر صفاتهم مما يطول، مظهر مما يتجدد بالمدد مما لا نهاية له.

الثالثة: مقام سائر الأنبياء عليهم السلام والمرسلين والكرُّوبيّين، وخلقوا من شعاعهم، وعدد الأنبياء عليهم السلام كما روي مائة ألف وعشرون ألف وروي مائة ألف وأربعة وعشرون ألف [1]، وتمايزها بالتكليف، وكذا كل تمييز، وفي الكسر المعبر عنه في بعض الروايات[2] بالإعادة في الطين، أو أعادهم، أو التحمير؛ لا تمييز فيه، فلا تكليف فيها إلا تكليف مادي إجمالي لا اعتبار به وهم حينئذٍ في المادة؛ وهؤلاء رؤساء الشيعة.

الرابعة: رتبة الأناسي على مراتبهم، وخلقوا من شعاع الأنبياء عليهم

---

(١) الروايات في عدد الأنبياء مختلفة ويمكن الرجوع إلى: بحار الأنوار: ج ١١ ص ٣٢.

(٢) راجع أصول الكافي: ج ٢ ص ٥ ـ ٧.

السلام وكذا كل سافل بالنسبة إلى العالي من شعاعه وفاضل طينته .

الخامسة : باقي مراتب الملائكة الموكلين ويدخل فيهم ملائكة التدبير وغيرهم حتى الموكلين بقطر الأمطار وحب الرمال والذرات .

السادسة : الجان .

السابعة : البهائم والحشرات من الحيوانات ، وهي من وقوع غيب أشعة الكواكب والأفلاك على غيب الأرض بالملائكة المدبرة بأمر الله .

الثامنة : النباتات وهي الحاصلة من وقوع أشعتها على الأرض .

التاسعة : مرتبة الجماد .

ولكل مرتبة مراتب كثيرة ؛ ولا يتم الشيء ويصعد إلا بالنزول ولا تكمل إلا بالصعود ؛ وهو في جميعها يحتاج إلى كسر وصوغ فيتنوع عليه الطين والصور ، ولا يعدو صاحب مقام منها مقامه وإن اتسعت دائرته وجامعيته بحسب ما يمكن فيه ؛ كحركة الإنسان من الجمادية إلى الإنسانية ؛ ثم فيما فوقها فليس من الحركة الطولية بل من ظهور ما فيه بالقوة إلى الفعل ولا يعدو مبدأه ، وكلُّ سافلٍ فيها لا يصل للعالي ، ورتبته نعم تشابهه ؛ فالنفس لا تكون عقلاً والنبات لا يكون حيواناً ولذلك جعل عالم الذرّ المادة والطينة في كل عالَم ، فهي صالحة لكثير من أنواع الخير والشر ، وإنما تتمايز بالتكليف والقبول .

وطينة المادة تساوق التكليف والجعل ، ولا تقدم لها إلا تقدم تحقق لا تقدم وجود وقابلية إذ لا ثبوت للأعيان ولا قِدَم للماهيات . وما ورد في النص من أنه أخرج الذرّ ثم كلّفهم فليس ثمّ لبيان التأخر بالرتبة والتشخص ، فهما فيه متساويان ؛ بل لبيان التحقُّق وتقدم الفعل على الإنفعال .

وتعدد الطين من تعدد عكوسات الطينة الأولى ؛ فيتعدد التكليف ولكل أفرادٌ وأنواعٌ وكلها درَّاكة مكلفة لا موات فيها ، فلك أخذ الذر بمقام المادة أو الصورة من غير تنافٍ كالطينة ، وباختلاف الإعتبار والمقام تقول الطينة واحدة، أو أكثر والصلوح والقابلية عامٌّ في كلٍ بحسبه ولا ذكر للبعيد في مقام القريب ، ولا إسم له ولا رسم فيه وإنما ظهر بانفصاله من أشعته فظهر بإتيته وتَرَكَنَ لها فيعصي ، ويَمُدّ فكانت طينة سجين .

وهو قابل للصلوحين وكُلّف فأبى ، فأبو لهب كُلّف بمقتضى الصلوح والإختيار اللازم له ذاتاً وصورة ، وأبى ولم يقبله بعلمه وما تميز به الخبيث ؛ ولا يمكن بهذا أن يكون مؤمناً ، ويمكن بالأول ، ولا انقلاب لعلمه به تعالى الله لأنّ الحادث الإنطباقي نفس المعلوم . ولك اعتباره بحسب المادة على نحو ما سبق ، فلا منافاة بين أنه لا يؤمن كما أخبر الله عنه ولا انقلاب فيه ؛ وبين تكليف الله له بالإيمان .

هذا مقتضى الروايات فاندفع الإشكال المشهور على ألسن الطلبة والعلماء واختلفوا فيه اختلافاً كثيراً ونوّعوا عبارته وهؤلاء ورود له ، ونحوه يرد في بعض المؤمنين فأخبر الله عنه بأنه لا يكفر وكلفه بعدمه[1] وبالإيمان من غير تنافٍ ، وكذا من أخبر الله عنهم بقوله : ﴿سواءٌ عليهم أءنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾[2] .

---

(١) الضمير يرجع إلى الكفر أي كلفه بعدم الكفر.

(٢) سورة البقرة : آية ٦ .

والحاصل أن المقام متعدد تعدد لإمكان والصلوح والكون فختم عليهم وختم عليهم بعدم الإيمان هنا ، وبالخبث في الطينة ، وإنه لا يكون أهلها من عليين ، ولا يتغيرون بكفرهم وضلالهم.

قال الله تعالى : ﴿طبع الله عليها﴾[١] بكفره في كل عالم الذر ومقامات التكليف النزولية ، وقال تعالى : ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾[٢] في قابليتهم وعلى لسان نبيه المبلغ المبين ونحوها كثير ، وتطابقه أحاديث الطينة ، والإعتبار العقلي عليه قائم وليس هنا موضوع بسطه.

وليس الحكم على طينة عليين بالطيب والصلاح وطينة سجين بالعكس بالحتم أو اللزوم الذي لا يمكن فيه الإنفكاك[٣] ، ولا قوله : « كوني في النار ولا أبالي» لا يمكنها عدم كونها فيها من غير منافاة لعلمه بهم ، فعلمه نفس المعلوم لا تابع متأخر ولا ذاتاً ، ولا تحقق لها أزلاً ، فعلمه الذاتي إذ لا معلوم مطلقاً حتى اعتباراً وهذا الإنطباقي إذ معلوم كما نطقت به الروايات.

وفطر الأشياء بالإختيار ؛ والتكليف يساوقها بسيطاً أو مركباً بما يناسب كل مقام فاندفعت تلك الشُّبَه المشار لها حتى أوجبت إطراح متواتر النصّ وما يقتضيه قواعد العدل كما مرّ تكراراً.

فاتضح لك المراد من عالم الذرّ ومعناه في كلّ مقام ومعنى الطينة ، سواء

---

(١) سورة النساء : آية ١٥٥.

(٢) سورة المائدة : آية ١٣.

(٣) أصول الكافي : ج ١ ص ١٠٧.

أخذت بمعنى الحقيقة والمادة ، أو الأشخاص والصور ، وهي قبلها طينة طيبة وفيها تخصيص ، والخبيث بالقوة القريبة أو البعيدة ، وبعد ظهورها بالتكليف ظهرت تلك الخبيثة وتعينت ، وفيها طيب ؛ والصلاح للخير بالقوة ؛ ولا جبر في كل مقام ولا يمكن كون الممكن مجبوراً إذ لا جبر في الوجود[1] والأشياء مركبة وأقله من ماهيّة ووجود ، أو قل من مادة وصورة ؛ وتجرد المجرد منها تجرد إضافي فتدبّر[2] .

ولا إختصاص لعالم الذرّ بالنفوس كما قيل بل له ، والأرواح والعقول وإن كانت غيباً في النفوس بما ظهر له به ، ففي مقام النفس ليس إلا هي ، كما أنها بالنسبة إلى الملك كذلك ، والطيب من الطين فيه الخبيث بالقوة الامكانية .

فمنهم من بقي على صفائه ، وشابهت ماهيّته عقلَه فهي نورٌ على نور ، ومنهم من لم يبقَ وانعكس ، وتبع عقلُه شهوَة نفسه وماهيته ، فهي ظلمة فوق ظلمة ، وبقيت جهة (الطيبة) فيه بالقوة كلما قرب الممكن للبساطة قلت الخبثيات فيه والجهات ، ويقل التكليف صورةً لا مطلقاً بخلافه في الكثير .

وهكذا ففي مقام العقول بالشهادتين والثلاثة عشر وأنهم أمناؤه ومعنى صفاته وأولياؤه ، وفي النفوس بذلك مصوراً بصورة ؛ وحكم الرجعة والغيبة واليقين والتقوى ونحوها من الأخلاق الحسنة ومساويها ، ومخفيها كالظن والريب والشك والحسد والوهم واعتقاد الأحكام الخمسة وعملها باليدين

---

(١) مراده أن الموجود بعد توفر كامل علله يوجد وما لم تتوفر كاملةً لا يوجد ، فأين الجبر بمعنى الإكراه على أن يكون موجوداً .

(٢) راجع الحاشية رقم (٣) ص ٦١ .

واللسان ، وهو المقام الثالث ، فلا يكفي السابق عنه ، وزاد تركيبهم هنا ، وظهر فيهم مقتضى القبضتين ، وطينة عِلّيين وسِجّين ، وخفي مقتضى الذرّ الاول والثاني ، من جهة فزاد تكليفهم واختيارهم بذلك للمناسبة .

وبالقبضة الأولى يميلون إلى الحق ، والثانية إلى الباطل ، وكلٌّ فيه جهة منافاة أو موافاة ولا يكفي الاعتقاد عن العمل ولا بالعكس[1] .

فلم يغن الذرُّ الأولُ عن الثاني ، ولا هو عن الثالث ، لما فيه من الزيادة ولإبراز ما فيه من القوة ، ولإظهار جامعيته بحسب الكون ، والتكليف عليه متنوع في جميع هذه المراتب ، وكلٌّ لاحق فيه سابقه وان كان فيه غيباً .

* * *

(١) مراده أن مطاوعة ماهيته لعقله في الذر الأول هو عمل بالنسبة للذر الثاني وكذا الثاني بالنسبة للثالث ؛ فمن اعتقد في الذر الأول ولم يعمل باعتقاده في الثاني فإن اعتقاده لا ينفعه شيئاً وكذا فيما لو عمل بغير اعتقاد ، والمنافاة أي مخالفة العمل للإعتقاد والموافاة أي مطابقته له .

تنبيهات : ـ

الأول :

اتضح لك الوجه فيما ورد في النصوص السابقةان المؤمن خلق من طينة طيبة فلا يكون إلا مؤمناً والكافر من طينة خبيثة فلا يكون إلا كافراً ، وأن لحق المزج الطين فليد الكافرُ المؤمنَ وبالعكس ، وكذا العملُ الطيبُ يخرج من الكافر وعمله من المؤمن لقضية المزج ، وورد «لا يكون هؤلاء من هؤلاء ولا بالعكس»[1] واتضح لك الوجه في دفع الشكوك الواردة من لزوم الجبر وعدم العدل وبطلان التكليف وعدم تحقق معنى المزج إذا كان أصلهما كذلك وما الحكمة فيه وغير ذلك ، ولتعد البيان لزيادة الإيضاح لكثرة دورانها وعدّها من الشُبَه العويصة حتى أنه أنكر كثير هذه الأحاديث وأطرحها ، أو توقفَ توقُّفَ شكٍّ لا توقف تأملٍ ونظر ، أو حملها على التقية ونحوهما مما لا يقبل ولا ينحل به أقفال عِدَّة ، مسائل اقتضتها فطرة الوجود ؛ ولا يتم إلا بما تضمنته أحاديث الطينة وما يدخل في نظامها فنقول :

أصل الجعل للوجود المنفعل والماهية من جهة الإنفعال والقبول ؛ وهي بالقوة ولا قابلية لها سابقة ، ولا تحقق لها يباين الوجود فجاء التركيب في كلٍّ ، وكذا الاختيار؛ وهذا باب المزج وسببه الأولى الذاتي الموجود من الماهية والوجود ، وبعدُ ظَهَر في التصور النفسي والإنفعال فمن غلب مقتضاه على مقتضى ماهيته ؛كان الحكم للوجود وطينة طيبة ، وبالعكس .

---

(١) راجع الحاشية رقم ١ ، ٢ ص ٤٤ .

ولكلٍّ دائرةٌ وأحكام تدور على نفسها بالآخر وتشايعه ، وقد يغلب أحدهما الآخر ، وبعضٌ بقي فيه المزج الإمكاني خاصة ، وبعضٌ الكوني ، إما بحسب الإلتفات النفسي ، أو التوقف ، أو الإستعظام أو الجهل أو الإنكار إلى غير ذلك من وجوهه في التصور والقول والعمل ؛ وبعضٌ بالعكس في قبضة الشمال وكان فيها ضدُّ ذلك ، فلا يمكن كون المخلوق بغير المزج ، وإلا لم يكن مخلوقاً ، لكن أثره يختلف بحسب الإمكان أو ما بعده ، ولا يمكن عدم اختياره وإلا لم تكن أصل فطرته كذلك .

والمؤمن لا يكون إلا مؤمناً لأنه خلق من إيمانه ، وهي طينة عمله واعتقاده في كل مقام كُلّف به وهو مساوقٌ وجوده ، ولا يمكن خلاف ذلك فهو خلاف العدل ؛ والعدل في خلق كلٍّ من عمله وتولية كلٍّ ما تولاه ، وكذا نقول في الكافر إن فُسّرت الطينة بالصورة ، ولا ظهور للإيمان والكفر إلا بها ، والمادة قابلة لصور لا نهاية لها ؛ وتتعين وتتشخص بالصورة ، فلا إشكال ، ولا توهُّمَ مما سبق يرد .

نعم لو كانت الطينة بمعنى المادة الجمادية التي هي طينة لا تصلح لغيره بوجه أصلاً وبالعكس في مقابلها ، لكنَّ ذلك ينافي المخلوقية واختيارها ، لأنها صنع مختار ، وتآلف العالم وارتباطه ظاهر كشخص واحد ؛ الموجب لوجوب وجود مبدإٍ في كلٍّ ، وهو ما أشرنا له .

ولهذا ترى الصلوح للأمرين في كل فرد بحسب الآلة والقوة والمكان وسائر الحدود والمآكل والملابس وسائر الأفعال وجميع الحالات ، بأنَّ مبدأ ما عرفت في كل فرد ، ولكلٍّ ماهية ووجودٌ فلا يتم الكون إلا بالمزج من حيث

الإطلاق ويظهر أثره في الوسط ويعود كلٌّ لأصله .

فالإستنارة والشعاع للشمس ، والظلمة لأصلها ، وكذا الطاعات والمعاصي فالأصل واحدة[١] بقيت على أصلها وما بالذات ، أو عملت بخلاف فطرتها وأشعة أشعته وهكذا ؛ وكذا ظلماته ترجع له ، وأول ظهور أفعال مقتضى الماهية : النفس ثم عالم الخيال والملك ،فما يظهر من حسن في غير المؤمن منه أصله ، وإليه مردُّه ؛ وحصل منهم بمقتضى الوجود العام والمزج ، وبالعكس في المعصية من المؤمن ، وظهر عدم الإغراء بالقبيح وعدم بطلان عمل عامل ، ولحوق وزر عامل له لآخر ؛ قال الله تعالى : ﴿ولا تزر وازرةٌ وزر أخرىٰ﴾[٢] ولم يبطل التكليف وغير ذلك مما يرد على حسن المزج لجهل سببه وأصله . والروايات به متواترة وكذا الآي العشرة به كما في حديث ابراهيم السروي في العلل[٣] وغيره .

وبيَّن الإمام به عدة آيات ؛ وبيَّن به السبب في حصول مثل أداء الأمانة والوفاء والصدق وإعانة المؤمن من الكافر وضد ذلك من المؤمن ؛ قال الله تعالى : ﴿الطيبات للطيبين﴾[٤] وهي الأفعال الخبيثة من المؤمن فترد لأصلها كما عرفت ، و﴿الطيبات﴾ وهي ضدها من الكافر ﴿للطيبين﴾ أولئك مبرئون مما يقولون .

---

(١) ضمير المؤنث راجع للطينة ، أي أن الأصل لهما واحد ، وهو الطينة.

(٢) سورة فاطر : آية ١٨ .

(٣) علل الشرائع للشيخ الصدوق : ج ٢ نوادر العلل ص ٣٣٢ .

(٤) سورة النور : آية ٢٦ .

وقال الله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء إنهم لكاذبون﴾[٢]، لأنها أعمالهم ردت إليهم فحملوا خطاياهم لا خطايا غيرهم. وقوله تعالى: ﴿وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم﴾[٣] هي أثقال التبعية، «ومَن سنَّ سنَّةً قبيحة»[٤] الحديث، أو ما يظن أنها من الغير وهي منهم.

فصح ما ورد أن كل معصية كانت أو تكون من آدم عليه السلام إلى يوم القيامة في أعناق الجبت والطاغوت من غير أن ينقص من وزر العامل شيءٌ، بل لكلٍّ ضعفٌ، ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى لأنه وزره رُدَّ له.

وقال تعالى: ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب﴾[٥]، ونحوها من الآي كثيرٌ فسرتها الأئمة عليهم السلام بذلك، وهو من تفسير التأويل ولكن لما ظهرت منهم صورة العمل بغير روح، لا يكون له وزنٌ يوم القيامة، واستحقوا ثواباً في الدنيا لأنه لا يعدو مقامها فوُفُّوا

---

(١) سورة النساء: آية ٥٨.

(٢) سورة العنكبوت: آية ١٢.

(٣) سورة العنكبوت: آية ١٣.

(٤) نص الحديث هو: من سنَّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنَّ سنّة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة. راجع قريباً من هذه الالفاظ: بحار الأنوار ج ٧١ باب ٧٢ ص ٢٥٧ ح ١٤، ج ٧٧ باب ٧ ص ١٦٦ ح ٢.

(٥) سورة آل عمران: آية ١٧٩.

نصيبهم فيها ، ولو بقي لبعض بقيةٌ وُقّيها عند الموت والحساب وينقطع .

وعكسه في بعض أفعال المؤمن الحسنة كما وقع عن رياء ونحوه ، وحديث الناصب ودنّوه من الحوض وعجزه عن شربه منه ، بخلاف باقي النواصب وجواب الإمام عليه السلام للسائل عن ذلك مشهور[1] ، وكذا ما دلّ على تخفيف سكرات الموت على بعضهم ، ونحوها تدل على ما نقول قال الله تعالى : ﴿كُلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾[2] الآية ونحوها الكثير .

وقال تعالى : ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عملٍ فجعلناه هباءً منثورا﴾[3] ونحوها كثير ولا يمكن بقاء كل طينة على حسب فطرتها الوجودية ومزجها الإمكاني خاصة لا الكوني ولا التكويني ؛ وإلا لم تكن مختارة ، وفيها قوة ذلك ؛ نعم يكون في أفراد خاصة ، ويكون فيها في الكون والتكوين المباشر[4] للبشرية .

وما يلحقهم من أشعتهم بالتبعية يتألمون بها ويستغفرون منها ؛ ولهذا حملوا ذنوب شيعتهم فهذا بمقام التبعية وهو من الوجوه التي دفع بها ، فنسبة المعصية لهم عليهم السلام وإقرارهم بها في خلواتهم وتهجّدهم ، كما سبق ونزل بها القرآن ، ولها وجوه أخر أفردناها في جواب مسائل ، وفي شرح الأصول

---

(١) راجع بحار الأنوار : ج ٨ ص ٢٢ عن كامل الزيارات لابن قولويه .

(٢) سورة الإسراء : آية ٢٠ .

(٣) سورة الفرقان : آية ٢٣ .

(٤) في النسخة المعتمدة «المباشرة» .

وغيرها ، من ذلك ظهورهم بصورة الأناسي ؛ لأنهم في نهاية إدبارهم[١] ويقربون من نهاية إدبار الطينة ؛ ولما فيهم من الصلوح ومقتضى المشيئة العامة .

ولا يلزم عدم صحة نسبة عمل المعصية للمؤمن ، بل هو عام بمقام العزج ويلزم حكمه حال المفارقة وعود كل صفة لأصلها ، وقد يخفُّ عليه أو يثقل ، ويطول أو يقصر ، أو يفارقه ولا يحس به ، أو ببعض آلام الدنيا وبمحنها[٢] .

وهم درجات ومراتب وسبب ذلك الصلوح والإختيار ، وبه غمرت الدنيا أيضاً ، ومعلوم منها فإن ذلك بالإيمان فلا يعود له ولا يبقى عليه ، إلاّ أن يسلب الإيمان والعياذ بالله .

ولابدّ لكل شيء من مرجع ومقرّ ، ويحصل له التألم والعذاب حال المفارقة ، ولهذا ورد ما معناه إن المؤمن لا يتألم بالنار حال دخولها ولكنه وقت خروجها لغلبة الشهوة عليه أوّلاً ، وميله إلى مقتضى نفسه الأمارة وعمل العقل بخلاف مقتضاه ، وطوعه لها عَرَضاً فاذا تاب ورجع وأناب تألم ؛ وهو حينئذٍ خارج .

وورد في تفسير قوله تعالى : ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تُنفِقون﴾[٣] أن المؤمن حين لممه بالمعصية تسلب منه روح الإيمان وتعود له بعدُ بسبب التوبة والندم والإستغفار[٤] ، وويلٌ لمن (لم) يكن ندم بعدها وأناب ، فلا يتم الكون ،

---

(١) أي أنهم في نهاية حركاتهم النزولية في الكمال والإستكمال .

(٢) مراده العطف على الفعل المنفي فقط أي أنه قد يحس ببعض آلام الدنيا ؛ وهذا مقتضى التدرج في الذكر .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٦٧ .

(٤) قد ورد في الزنا ـ والعياذ بالله ـ منهم عليهم السلام «لا يزني المؤمن حين يزني وهو مؤمن»

بل ولا يحص إلا بالمزج إلا أن يُقطّر الوجود على الجبر والإضطرار تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وكون صورة العمل الطيب الحاصل من قبضة الشمال لغيرهم لا يوجب عدم توفيتهم جزاءه دنياً، لأنهم محلها، ولا جَوْرَ فيه تعالى أقل من مثقال ذرة، بل يوفّىٰ كلٌّ نصيبه، وكذا عدم تأصله، وأنه باطل لا يوجب أن تكون له صورة تعود لغيرهم واستحقاق غيرهم لها، وانها معارةٌ؛ فمميّزه حقّاً فهي مقتضى العدل الذي قامت به السموات والأرض، وصلحت به الأمم.

فظهر سببُ المزج وسرُّه بدايةً ونهايةً، ومرتبته من الكون ومن لا يكون فيه الإمكان من غير لزوم خلل أو بطلان قاعدة، بل قواعد العدل والوجود تقتضيه وتوجبه؛ ولا ردَّ لحديثٍ مما تضمنته، نعم حديثهم صعب مستصعب أمرد ذكوان، وقُشّر بذكاء المؤمن كما وري[1]، وما صعب علينا؛ علينا التسليم وعدم الرد وتتخطفه بالأهواء والتمحلات البعيدة، فكيف لا يكون الأمر كذلك؟ وعرفت الفطرة على الإختيار في كلا الداعيين والصلوح لهما فحَسُنَ التكليف وبطل الجبر والإضطرار.

والوجود نورٌ والماهية ظلمة ولو بالقوة والصلوح، وهي من يساره ومجعولة له عرضاً، وفي مقامها مجعولة ذاتاً فلابدَّ من ظهور كلٍّ بمقتضاه؛

= وفي انسلاخ روح الإيمان عن المؤمن حين المعصية وعودها بعدها راجع أصول الكافي (الكليني) ج ٢ ص ٢٨٣ ـ (١٦).

(١) بحار الأنوار: ج ٢ ص ١٩١ ـ ١٩٢.

ورجوع كل عمل لأصله ، ولابدّ له من أصل ، وأين الطيب من الخبيث ؟ وبالعكس .

فاتضح البيان في الروايات أحسن إيضاح وبقي كمال التفصيل موكولٌ إلى فهم الذكي ، ومن ينظر بنور الله وتكفيه الإشارة ، وهو مما يطول .

التنبيه الثاني : ـ

لو أرخينا عنان البحث مع المنازع ، وسلمنا مقدماته المجتثة وقلنا إنّه ما خلق الخلق منه من طينة طيبة مجبورة عليه لا يمكن فيها غير الطيب ، ولا تصلح إلا له ، ومضطرة له وعليه . وتكون حينئذٍ بسيطة ، وبضد ذلك نقول في الخبيثة ؛ لكن نقول لا يلزم من تلك المحذورات والإشكالات العويصة شيءٌ ، لأنهما كالموات لا يتعلق بهما تكليف ولا طلبٌ ؛ ولكن من مزجهما تتميماً للحكمة ، وجمع بين المتعاديات وألّف بين المتضادات ليحصل المركب التام ، يتمُّ النظام والتكليف العام للخاص والعام .

وجعل في كلٍّ الإستعداد والقبول لما طلب منه ، وساوى في التوفيق والإختيار بين القوي والضعيف في البيان ، وحسن التكليف وعمومه للمؤمن والكافر ظاهر ، وكذا الوقت والآلة وغيرهما من أحواله الذاتية والعرضية ، فلا جبر يلزم أو إغراء أونقص . ومن كان مؤمناً فخلقه من تلك الطينة للموافقة فلا يكون إلا مؤمناً .

وكذا نقول في الكافر ، لكن من المحال كون الجماد الميت مادة للحي

الكامل[١] ، وما في الصور(ة) في المادة وإن كان بالقوة ، ولا جاء النقص وفعل الناقص وجاء الإهمال وانتفى لعمدٍ ولا مواتٍ في الوجود .

والدلالة على الموجد عامة فلا تكون مادةً كذلك ، بل كما عرفت طينة نورانية أو ظلمانية مدركة مختارة منفعلة ومكلفة ؛ وإن كان إجمالياً لا تمايز فيه، وفيها قُوَّة القبول لصور وأشخاص فلا نهاية[٢] ، وخبثها وطيبها بالقوة القريبة أو البعيدة ، وتتعين بعدُ بالتكليف المعيَّن الثانوي في المتعينات الخاصة التي ظهرت منها وبها أفعاله ومفعولاته كما عرفت .

ولا يمكن كون الممكن مجبوراً وهو صنع مختار ، إنما دل على اختياره بفعله المختار ، ولا جبر حتى في الذرِّ الاول الذي هو أبسط الأشياء ، وإن لم تتعد مدركاته بالمقابلة وأفعاله ، لكنه مختار فيما جُعِل له ودخل في حيطته .

وهذه القضية عامة فلا يقال مدركات البصر وهو غير مختار [فيها][٣] ، لأنه لا يدرك غير المبصرات ولا تعلق له بها ، وكذا في المذوقات ونحوها وإلا بطل الإختيار إذ ارتفع من البسائط التي هي أصل التركيب ، فكذا في ذرِّ العقول لكن فيها قوة قبول غيرها وإن ظهر بغيرها في النفس أو الآلة البدنية ولا علم له.

وهي طيِّبة أو خبيثة بالقوة إن اعتبرت التميز الشخصي وظهور ماكمن فيه بالفعل كالخشبة والمداد ، وقبولهما الصور والكلام الطيبين والخبيثين أو

---

(١) وذلك للقاعدة العقلية «فاقد الشيء غير معطٍ له» .

(٢) مراده أن لا نهاية لها من قبول الصور في حدود كمالها الإمكاني كما مرَّ سابقاً .

(٣) لاستقامة العبارة وفي النسخة المعتمدة : فيما .

التكليف مساوق وقبل ذلك بحسب المادة (تعلية)، وخبثها بالقوة؛ ولابدَّ من الإستنطاق وإظهار الإختيار والإختبار لبحسن الجزاء، وتوفية كلٍّ نصيبه، وعمارة الدارين.

والناس متفاوتون في الرتب والكمال فلا بدَّ من ظهور ما بالقوة وباقي المراتب؛ ثم وإذا عرفت حصول دواعي منافية بالقوة وباقٍ في الطينة لا منه تعالى ولا عن جبرٍ، وإلا بطل التكليف والإيجاد وجاء العبث، فلابدَّ من ايجادهم في المراتب الممكنة، فَهُم مع التكليف، ولا يكفي البناء على عمله في الإستحقاقين[1] لعدم قطع الحجة به مع كمال غنائه وعدله، ولا تعذيب الكلِّ وتنعيمه، ولا القسمة من غير حجَّة ومرجح؛ فاختُبِر به بالتكليف وأظهر به مخفي كلٍّ في مقام المعاني والصور والآلة، مع أنَّ بعضاً أهل صور وليس أهل معاني، وكذا في الأجسام.

وعلمه الحادث نفس المعلوم، والذاتي لا ثبوت فيه لغير الذات فهو عالمٌ إذ لا معلوم، فاختبره بالتكليف في كل مقام، ونوَّع وجوده بحسب ما فيه مما يمكن فيه مع جامعيته لعلله وأسباب وجوده؛ فتطور أطواراً فأوَّل ماءٍ من نورٍ تحت العرش الأولي للكلي؛ وهو البحر الذي كان عرشه على الماء من أرض طيبة تحته فيها قوة القبول وظهور أفاعيله الكونية منها؛ وأجرى عليها الماء بمدده وإمداده، فطابت زيادة وتنزلت بظهور، والفاضل منها وفاضلها في جميع المراتب النزولية من العرش إلى الثرى، ومن يسارها البحر المظلم، وتحته

---

(١) أي في استحقاق الثواب أو استحقاق العقوبة.

أرض خبيثة بمقتضى القابلية ، وأجرى عليها البحر المالح بأفاعيلها واختيارها وامدادها بالتخلية .

فتراكمت الظلمات عليها [وتبخر][1] منها أنواع الفساد ، وانتهى إلى نقطة هي ونهاية إدبار العقل وامتزاج البحرين بغير إعدام لأحدهما ، وصاغ منهما العالَم ، يجمعهم بحسب الحركة العرضية صعيد واحد ، فأخذ عليهم بمقتضاه ، وفيهم قوة التطور والقبول والقابلية .

ولابُخْلَ عنده ومنع لمدده وامداده ، فلما التفتوا بحقائقهم سكروا بها ، واستقلوا بإنّيتهم فأعيدوا في الطين ، والتخمير في المادة في النور الأحمر ، وفي مادة الذرّ الثاني ، ثم صيغوا والتفتوا لمالهم وقوة آلتهم فكسروا في مادّة الطبيعة ، وظهروا في هذا العالم ، وأبرزوا هنا جامعين لمراتبهم السابقة وتعلق بهم الخلط ومالَحِقَ بسببه في المقام الثاني وما يُضاف له في المقام الثالث . ومَن قوي الخلط فيه بحسب المادة والصورة وسائر صفاته ، ونظر لإنّيته نظر تكبر وإعراض .

وهذا قد يخرج به عن الفطرة ، أو لا يتنبه إلاّ عند الموت أو القبر ، وبعضٌ نازلاً عن ذلك إلى وقت البلوغ ، وبعض ظهر فيه المزج في التركيب العنصري وبأدنى منبّه تنبه ، وبعضٌ بعده لغلبة بعضها على بعض ، أو لبعض التأثيرات الفلكية ، أو فوات بعض المستحبات من أحد الأبوين وغير ذلك كثيرة في الطينة الطيبة وتطورها وبالعكس . وعنه عليه السلام : «لو علم الناس كيف بدء اللّه

---

(١) في النسخة المخطوطة هكذا «وبحر» .

الخلق لم يلم أحدٌ أحداً .. الحديث»[١].

وقد عرفتَ أن الله خلق الخلق في الذرّ الأول وكلّفهم فيه ، فآمن بعضٌ وأبى آخر أو توقف ؛ ولكلٍّ مراتب ، ولكلّ صنفٍ وشخصٍ من مادة مقتضى تكليفه واختياره ومزجه بحسب قبوله واستعداده ، فكان أوّلاً في الجنة فأنزل للدنيا لتتميم الحجة عليه وجمعه عليه ، وجمعه للكمال واستكماله ؛ فلا يتم إلا بالنزول ، ولا يكمل ويستكمل إلا بالعود فيعرف الله في كل ما تعرّف له به فيه[٢] بما ظهر له به .

ولله البداء[٣] في كل من القبضتين وإن كان تعالى لا يخرج من النور إلى الظلمات ولا يمكن ـ كما عرفت ـ الظهور إلى مرتبة إلا بعد كسرٍ وصوغ حتى يظهر المعقول محسوساً ، ثم يعود المحسوس معقولاً كذلك ، فيتم العود على البدء ، ويجمع جميع مراتبه الممكنة له كمالاً واستكمالاً .

ثم اعلم أن الطينة الأولى عُبّر عنها بعبارات في النصوص ، وجميع العوالم

---

(١) الذي وجدته في (علل الشرائع) هو هذا الحديث : لو يعلم الناس كيف كان أصل الخلق لم يختلف اثنان ا . هـ . ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) الضمير في «له» يرجع للمكلّف ، والضمير في «به» يرجع للتكليف ، والضمير في «فيه» يرجع لطور النزول والصعود أو للعود .

(٣) ثبوت البداء لله عز وجل بمعنى إظهار ما كان خافياً على الناس ، من ضروريات المذهب بنص الآية القرآنية : (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) فـ(لوح المحو والإثبات) هو محل ثبوت البداء لله عز وجل ؛ وليس في ذلك نسبة الجهل له تعالى الله عن ذلك . لأنه يُظهر ما كان خافياً لا أنه يظهر له فيعلمه بعد جهله به تقدس عن ذلك .

من فواضلها ، أو فاضل فاضلها ، أو من أظلة عكوس آثارها فنزلت إلى مراتب الكلية ؛ ثم الأفلاك من العرض إلى العناصر ؛ ثم أودع ذلك في الأرض والنبات ، وكله بالأشعة وأشعة الأشعة حتى أودعت الآثار في هذه المادة الحسية وأرض الجرز ، وظهر في النبات والمعدن أول العود وهي في جميع هذه المعادن كُلفت حتى في المواد ، وإن كان لا إحساس فيها ولا موات ، ولكن لا شعور تفصيل . والله عالم بالكلّ ، ويظهر آثار كل مادة في المفعولات وأفرادها لنهاية بساطتها بالنسبة إليها .

ومن تلك العبارات ما ورد أنه إذا أراد الله أن يخلق مؤمناً قطر قطرة من المزن - بحر تحت العرش ويسمى (ص) أيضا ـ فتقع تلك القطرة في تنزلاتها في تلك المراتب والأفلاك والعناصر والأرضين وفي النبات والمعادن ، وتبقى متحيرة[١] في كل مقام ففي القلب قبضة من العرش ، والصدر الكرسي[٢] ، ومن السموات طبق السموات الغيبية فيه : العقل والعلم والوهم ووجود الثانوي والخيال والفكر ، وحياته من قبضة سماء الدنيا ، ومن النار المرّة الصفراء والدم من الهواء ، والماء البلغم والأرض السواد ، وجسده من العناصر .

فهذه القبضات العشر التي قبضها جبرئيل في خلقه من العرش إلى الأرض وتلك الطين مودعة في البقول والثمار بحسب الإستعداد والإيداع ، ودُوّرت في النباتية والمعدنية والجمادية وهكذا بعدُ في الأصلاب ، وانحلت فيها وهي

---

(١) ليس المراد بالتحير هو التردد بين أمرين ، بل المراد أنها بغير إذن ربها وإرادته لا خيار لها .
(٢) أي أنه وفي الصدر قبضة من الكرسي .

حينئذٍ مادة ، وخُمّرت فيها ستين ثم عقدت وصيغت في الأرحام .

وهكذا كلما قربت ظهر أثر تلك القطرة الأولى النازلة حتى يكمل ويشابه أوائل علله بحسب علمه وعله ، وظهر الغاية في إلانزال ؛ وتمت النعمة ، وغاية الكون الجسماني عياناً ظاهراً بعد أن كان بالقوة وهكذا ، ومجموعهما قوسي البدء والعود هو في جميعها مكلّف مختار تكليفاً بسيطاً أو مركباً ، وفيه المزج إما إمكاناً أو كوناً على مراتبه ، ولا نقص في المزج الإمكاني فإنه لازم المجعولية والإفتقار للغير والإختيار ، وإلا لما كان كذلك .

وإن المنافي وغير المراد ذاتاً الكوني بحسب النفس أو البدن ، وفي بيان تكرار التكليف عليه زيادة البيان أو التأكيد وعلوّ الحجة وانقطاع المكلّف ؛

ومن ذلك يظهر ضدّه في خلق الكافر من قطرة من البحر الذي تحت عرش الجهل من سجّين على شجرة الزقوم تخرج من أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين ، وأولها تحت الثرى .

ثم الطمطام ، وتأخذ في إدبارها صاعدة لتلاطم أمواج تلك المركبات ، وفي دركات النيران وعواصم الريح العقيم والبحر الأجاج ، وتجري بها الشياطين في كلّ وادٍ سحيق في سبع الأرضين ؛ فمن الصخرة قلبه الميشوم ، ومن برهوت صدره ، وجهله المركب من أرض الشقاوة ، ومن الإلحاد جهله البسيط .

ومن الطخيان وهمه ، ومن الشهرة مادة وجوده الثانوي الخبيث ، ومن أرض الطبع خياله الفاسق ، ومن أرض العادات فكره الزائل ، ومن أرض الموات حياته المشومة ؛ فتجري في البقول والثمار من عكوسات أشعة

الكواكب وما أكله إنسان إلا خرج منه المولود[١] ، وهو مصدوق قوله تعالى : ﴿يخرج الحي من الميّت ـ﴾ الآية[٢] وصحّ ما سمعت : يلد الكافرُ المؤمنَ وبالعكس .

والخلط في جميعها حاصل ، والإختيار في الثانية والقبول أو الإباء في جميع مراتبه الإدبارية في طلب الرجوع منه ، والإقبال يريد إلى مبدئه ؛ وبهذا تعين الوجه في إنزال المؤمن والكافر ، لتعلو الحجة عليه وتنفع علله ، ويتكرر عليه الإختبار ، ويستحق ما يستحق بعد كمال البيان ؛ وقد يتغير فليس هو مستحيل .

والداعي لإنزال المؤمن كمال البساطة ، والمادة قائم وداع في إنزال الكافر بحسب البداية والغاية ، ومن ذلك يظهر الوجه في وجوب البعثة وإنزال الأنبياء في مراتب الكسر والصوغ[٣] ، ثم الكسر والصوغ في الأفلاك والعناصر والمواليد والأصلاب ؛ ولكن لم يعرض لهم من تلويثها ما ينافي ما كانوا عليه بحسب الفطرة ، ولله المشيئة في عباده .

ويمكن كون بعض أهل القبضة الثانية في الأولى وبالعكس في التنقلات ، ولا ينافي ما سمعت ؛ لا يكون هؤلاء من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء ؛ فإنه التصور والعمل كما عرفت أو بحسب الغاية ولابدّ للواسطة من ذلك فإنه لا تبليغ

---

(١) أي أنه يخرج المولود على طبق ذلك المزج وتلك الأخلاط .

(٢) سورة الأنعام : آية ٩٥ .

(٣) لعل المقصود بمراتب الكسر والصوغ : مراتب الأماتة والإحياء أو الإفناء والإيجاد ، وقد يكون المراد لمناسبة الحكم والموضوع هو اقتضاء المصلحة من نبوة نبي وابتداء نبوة نبي آخر .

مددٍ في خلقٍ أو رزق أو حياةٍ أو ممات إلا بواسطة ، وسببهم إما غيباً بواسطة غيرهم ، أو بهم إما عياناً أو تسديداً أو إلهاماً ، ولهم عليهم السلام ـ أيضا ـ حكم وتكليف يَخُصُّهم من ذلك ، وللبسط محلٌّ آخر .

التنبيه الثالث : ـ

عرف مما سبق من التفصيل أن للطينة الطيبة حركة نزولية إدبارية للكمال والإستكمال وإخراج ما أودع فيها واظهاره بالفعل ، وتعرُّفها ومعرفتها ، وللخبيثة كذلك لعلوّ الحجة وقطع أعذارها ، واستيضاح عدم قبولها ، وطلبها الإقالة لما ترى من استنارة طينة اليمين ، وامتثالها بما أُلقي فيها وطلب منها كما طُلِب من الأولى ، وإن أبت بعد اقالتها وتكليفها ثانياً ، وهكذا كما عرفت .

وأنّ المزج[1] في كلٍّ بحقيقته إمكاناً ، وفي الوسط كوناً في كثير ، والرابطة ربطاً بينهما بغير بغي من أحدهما على الآخر ؛ قال الله تعالى : ﴿مرج البحرين يلتقيان * بينهما برزخ لا يبغيان﴾[2] ، ومحمد صلى الله عليه وآله وآله الواقف بينهما فلا يبغي خليج على الآخر ويعدمه ؛ بل يجري كلٌّ بأمر الله وتقديره وقضائه وامضائه ، فلزم من ذلك أن لكل موجودٍ حركةً أوليّةً على قطب جوده ومبدئه لا أُفُولَ فيها ولا ظلام ، ولا مزجٌ كوني .

ولابدّ من الماهية ؛ لكنّها بهذا الإعتبار والنظر لها حكم الوجود ، ولا

---

(١) عطف على قوله «عرفت ...» في أول التنبيه .

(٢) سورة الرحمن : آية ١٩ ـ ٢٠ .

غروب لها ولا شبهة ولا تشبيه ؛ بل طلوع دائماً وسيرُ كلٍّ إليه متفاوتٌ شدّةً وضعفاً ، قصيراً وبعيداً ؛ والمزج في الوسط على حركته الوسطية في إقباله وإدباره[١] ، وفيها الطلوع والغروب ومختلف الليل والنهار ، ودخول كلٍّ منهما في الآخر ولوازم ذلك .

وهو من أسفل عالم النفوس ، بل من أعلاه إلى مقابله عوداً بعد الحساب ومجاوزة مقامه ؛ ومثاله فيك بحسب ما يبدو في أول تصورك ، ثم فيه ، ثم في قواك حتى تعود مطهراً مما لحقك من اللطخ ، وكالشمس بحسب حركتها الصعودية .

والثانية بحسب مبدء وجودها ونزولها وصعودها حتى تعود إلى مقامها الأول وهي الحركة المزجية[٢] ، وبعدها ليس إلا نهارٌ خالصٌ لا ليل فيه ، وجنّةٌ لا ظلمة فيها ونار لا ضياء فيها إلا بمقتضى الوجود العام ؛ ولا يشمون رائحة الجنّة كانت وظلك ، وفي بعض بقاع الأرض ليل لا ضياء فيه ، وفيه أراجيف وأخاويف لا يعيش فيها الحيوان ولا غيره .

وهو مجمع فساد هذا العالم ، وهو مرادٌ عَرَضاً[٣] كالنار ، وكذا الإنسان إذا خلص : نور لا ظلمة فيه أو ظلمة لا نور فيها ، وبينهما برزخ لا بغي فيه ، ولا يتم

---

(١) المراد بالحركة الوسطية المشتملة على الإقبال والإدبار هو : الحركة الدائرة بين المبدأ والمنتهى .

(٢) وذلك لأن مبدأ الظهور من الحركة المزجية وإليها يرجع .

(٣) باعتبار أن الشرور أعدامٌ فالفساد الموجود أو أسباب الفساد حيثية وجودهما ليست إلا بالتبع لأن الوجود أولاً وبالذات للخير والصلاح ، وثانياً وبالعرض للشر والفساد وثبوته بالعرض بسبب المزج الكوني .

التكليف ويحسن إلا بالمزج وكذا الإختبار .

والإنسان مثلث بحسب التكليف والظهور[١] ، ومربع بحسب أصل وضعه[٢] قبضة الجبروت والعقل والمعاني ، وله أولاد كثيرة ، وبه الثواب والعقاب ، وهو مجمع قوسي البدء والعود ولا ظلمة فيه وكثرة ، ولا يميل لغيره ، وقبضته من النفس الكليّة ، ولهذا وجهٌ إلى العقل وأسفل إلى النفس الأمارة والشبه وعالم الآجام معترك العالمين ، وله وجه إلى العقل وآخر إلى النفس الشيطانية هو محل تطارد الجنود ، ومحل ظهور المزج واختلاف الليل والنهار .

ودخول كل في الآخر عالم الأجساد وعالم النفوس من حيث الجملة ، ومن جهة التفصيل كل النفوس إلا مظهر النفس الكلية المشايعة للعقل الكلي ، فأصل الإنسان التثليث ومازاد عليها روبط وتعلقات لا تتناهى[٣] وكلها ترجع إلى البرازخ التبعية[٤] ، ولهذا كان نصيب الشيطان من العبث الثلثين مقابل ما يجري له المزج ، ولا يحلُّ بعد أن تصيبه الذات إلا بذهابها . وما يدخل المزج من الإنسان ثلثان يظهر بذهابهما ، وواحد لا يدخله المزج فلا يظهر من حيث الجملة ، وقد يلحق أسفله من أمور غريبة تابعة من الغير ، وإلا فجهة العقل

---

(١) أي منظور فيه لثلاث جهات : النفس ـ الجسد ـ العقل الكلي .

(٢) أي منظور فيه لاربع جهات : وهي الثلاث السابقة مضافٌ لها قبضة الجبروت .

(٣) يقصد بالتثليث أي نسبة الانسان للتكليف هي : النفس والجسد والعقل الكلي وما زاد هو صفة لهذه والصفة لاستقلال لها بغير الموصوف بل كلها محض روابط وتعلقات .

(٤) المقصود بها النقلات الوسطية بين الإقتضائين فهي بمثابة البرزخ بينهما ، ووصفها بالتبعية لكونها غير مستقلة بالوجود .

لاتدعو إلا إلى الخير وجهة الفؤاد هو نسبته لعلته ومبدأ نور ظهوره .

وهو بهذه الملاحظة نورٌ تعلقي وصفةٌ[١] . فإنّ كل عاقل إذا نسب للعالي هو صفةٌ ولمن دونه موصوف ، ولمّا زاد باب العقل كانت أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة[٢] ، تقابل الهوى السبع . ولا غلّ لجنة عدن وهي الثامنة بخلاف الباقي فلها حضائر ، وفيك أنموذج ذلك وأينه ودليله فتدبّر !

التنبيه الرابع [٣] : ـ

قد عرفت كما تواتر عقلاً ونقلاً أن محمداً صلى الله عليه وآله هو المبلغ للمكلفين والطالب منهم في الذرّ الأول والثاني وما بعده ، والمبيّن لهم كل ما يحتاجون إليه بقدر وسع كلٌّ بالطرق الثلاثة : طريق الحكمة والموعظة والجدال، بالتي هي أحسن : في الذوات والصفات وجميع الحالات لكل وجود من الذرة إلى الذرة في كلٌّ بمايناسب وجوده ومرتبة فهمه ، وحذّروا عن الجدال بالباطل وأبطلوه .

---

(١) قالوا في الفلسفة بأن نظر العلة إلى المعلول نظر الإفاضة والإشراق ولذا فإضافته لها إضافة إشراقية ، وأما نظر المعلول إلى العلة نظر التعلق بمبدأ وجوده وخزانة فيضه ولذا فكل ما عنده من النور هو نظر تعلقي (منسوب للتعلق) محض لا أنه نورٌ استقلالي ، ولذا شبهه المؤلف بالصفة في تعلقها بالموصوف .

(٢) راجع كتاب الخصال للشيخ الصدوق : ج ٢ ص ٣٦١ باب السبعة ، ص ٤٠٧ باب الثمانية .

(٣) إلى هنا تنتهي التنبيهات حسب مايظهر من ترتيب المصنف لها ، وان كان ذكرها بالأرقام قد يختلط بأرقام المسائل .

[المسألة السادسة] : -

عرفت تركيب الطين البسيطة وغيرها من الوجود والماهيّة ، بل كلُّ طينة من جهة وجودها بسيطة : الخبيثة والطيبة ؛ فإن غلب مقتضى الوجود فطينةٌ نورانية ولم يبق من الماهية إلا مقتضى ظهور الوجود بها ، وهي حينئذ نوارنية ؛ وإن غلب مقتضى الماهيّة على الوجود باعتبار نظرها لنفسها فهي ظلمانية خبيثة ؛ ولم يبق معها من الوجود إلا بقدر ما تتقوم به وبفعله عرضاً ، وبحسب ما يغلب في المقسمين تُسمى به وتنتسب إليه فيُقال طيبة أو خبيثة ، ولا يكون هؤلاء من هؤلاء ولا بالعكس .

والمجعول أولاً (و) بالذات الوجود ، والماهية بحسب الوجود ثانياً وبالعرض ، وبحسب مقامها أولى ، وعرفت أن أصل وجود الماهية قبول [الإيجاد] ؛ لأن الله أوجد الوجود بنفسه من غير سبق مادةٍ ومدّةٍ [فوُجِد][1]، ولو لم يكن كذلك ماكان أثراً ولا دالاً على غيره ، ولا مختاراً .

ومدد كلّ ممكن بجهة إمكانه ولا غنى له عن المدد وإلا لم يكن ممكناً ؛ ومدد الوجود بالمدد الذاتي المطلوب بحسب أمره الفاعلي وبقاء الإيجاد وقيام [الـ] صدور ، وبحسب الركن بالأمر المفعولي ، وهو الذي قام به المفعول وهو الأمر[2] ، أو قل الهيئة الحاصلة من أمر الله ، أو قل جهته السفلى إذ لكل شيء

---

(١) في النسخة (فاتوجد) .

(٢) مراده بالأمر بالمفعولي الحقيقة المحمدية التي من شعاعها خلق مادة كلّ شيء فكل شيء قام بها قياماً ركنياً . وفرق بين القول من شعاعها والقول من ذاتها .

ماهية حتى فعله ، لأنه حادث مخلوق خلقه الله بنفسه لنص «خلق الله المشيئة بنفسها»[١] .

وعن عليٍّ عليه السلام « كل أمر سواك بأمرك قائم»[٢] ولا وجود بحسب الوجود يخالف مقتضى وجوده لغلبة الظهور عليه ، وكمال الطوع فالحكم واحد ، فنقول وجود بلا ماهية على سبيل التوسعة والمجاز ، وأيضاً للماهية مدد من فعله ، وإلا لم يكن لها وجود أصلاً . ومددها بالعرض من الفعل كأصل وجودها من حدود لحقت المجعول ، ولما كان من نظرها لنفسها نشئات التخلية ، إذ لا جبر ولم يرفع المدد عنها ، وإلاّ لما بقي لها وجود ولا فعلٌ ومفعول ؛ وحركته على نفسه بفعله ، وكذا الميل لكن في الوجود ذاتاً وفي الماهية عرضاً ، ولا يكون للطينة ولا المركب منها ميلان متضادان في آن واحد من جهة واحدة[٣] ؛ ولاستحالة كون الواحد كثيراً من جهة واحدة في آن واحد وإلا لم يبق الشخص الواحد .

نعم يكون له ميلٌ واحدٌ في الآن لطاعة أو معصية ، ومتى مالت كلُّ طينة

---

(١) راجع الحاشية رقم (١) ص ٥٣ .

(٢) نسبه الشيخ أحمد بن زين الدين في شرحه على العرشية للإمام الصادق عليه السلام : راجع شرحه ج ١ ص ٣٣ ونصه هناك « كل شيء سواك قائم بأمرك» .

(٣) فمثلاً لا يكون من الطينة أو منها ومن الخميرة بالمزج الكوني ميل للطاعة وميل للمعصية بالوجود فيكون كل منهما بحيثية الوجود ، بل يكون الميل للطاعة بالوجود والميل للمعصية بالماهية لكن بدخالة الوجود ، فدخالة الوجود في الميل في الأولى ذاتاً وفي الثانية عرضاً . والسبب في استحالة ذلك هو استحالة أن يكون الشيء الواحد كثيراً في آن واحد من جهة واحدة.

في المركّب أو البسيط إلى مشتهاها يضعف الآخر[١] ؛ فإن كان الموجود لم يبق من الماهية إلا ما به يتقوم الوجود به ظهوراً وهي طوعه حينئذٍ.

ولا غنى للوجود عن الماهية وميله حين غلبت الماهية بالعرض ، وعند التأمل يظهر له حين فعل الإنسان الطاعة من غلبة مقتضى العقل وتمثيل النفس الأمارة معها ؛ وبالعكس اذا غلبت النفس بالمعصية ومالت له الماهية ومال الوجود له عرضاً بالوجود العام . ولما بين الوجود والماهية من التلازم والإرتباط والجعل العام حصل المزج وظهر فعل بعض من الآخر مع عموم الإختيار والتمكين وفعل الماهية بالوجود .

ثم اتضح من ذلك أن الإنسان مركّبٌ من وجود وماهية بالوجود . وقوامه تقويمه بالوجود وأمره الفاعلي والمفعولي ؛ فالمادة من الله وهي صالحة للطاعة والمعصية ، والصورة من العبد وهو مختارٌ ، وصدرت من العقل بالوجود وهو المادة وبالعبد ومنه الصورة .

والقدر كالروح والعمل كالجسد ؛ فالطاعة من الله أولاً وبالذات لأنها صفة الوجود الذاتي وبالعبد ؛ فيميل العقل إلى مشتهى الوجود وتطيعه النفس الأمّارة والماهية .

وبالعكس في المعصية إذا اشتهتها الماهية بحسب نظرها لإنّيتها، فتميل

---

(١) باعتبار أن الوجود والماهية كالهرم : في قمته صرف الوجود بل الوجود الحقيقي الذي لا ماهية له وفي الحضيض منه الماهيّة في مرتبة ذاتها ، وما بينهما مراتب كثيرة لا يحصي عدّها إلا الله. وما سيأتي منه أنه يستحيل وجودٌ بلا ماهية ناظر فيه لما عدا واجب الوجود.

النفس الأمّارة معها ، ويميل الوجود معها بمقتضى الوجود ؛ لكن لا يقال هو يفعلها بل ينزوي عنها .

وقد جمع الطين الإنسان فالمعصية منه بالوجود ولو لا تخليه ما وقت المعصية[١] ولو لا صلوحه ما وقعت ؛ لكن الصلوح لازم الإختيار وفعل الطاعة ، وهو ما لأجله خُلِق ؛ فلك أن تقول :

الحسنة من الله ، أي من صفة فعله والوجود الذاتي وبحسب المادة والمطابقة وبالعبد وأمره الفاعلي والمفعولي ، وظهرت بالعبد لعمله بمقتضى مقبوليته أو قُل قابليته .

والظهور ظهور تحقق لا ظهور عرضي ، أو من العبد بفعل الله ؛ ولا تنافي بين العبارتين فالعبد غير مجبور ولا مُفوّض إليه .

والسيّئة من العبد ، لأنها من صفة الماهية أولاً وبالذات ، لأنها من نظرها لإنّية نفسها وإعراضها عن صفة الوجود ، وإن كان قوامها به وبأمره الفاعلي والمفعولي الذي مالت به عرضاً ، وكذا وجودها لتتميم وجود العقل ودواعيه ، فعملها به ثانياً وبالعرض ، فهي منه وبه .

فصحّ ما في الأحاديث « كل شيء بمشيئة الله » « وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن »[٢] وما ورد أنه تعالى خالق الخير والشر[٣] بما يشمل الذاتي

---

(١) في النسخة المخطوطة هكذا «ولا ولو لا صلوحه» .

(٢) التوحيد للشيخ الصدوق : باب ٥٥ ص ٣٣٨ ـ ٦ .

(٣) أصول الكافي : ج ١ ص ١٥٤ باب الخير والشر .

والعرضي ، وما يشمل قبضة اليمين .

وقولنا : المعصية بالله أي بفعله عرضاً جعلاً وإرادةً ، والطاعة منه أي من فعله ذاتاً ومطابقةً ، وإلا فالفعل وعدمه من صفات الحدوث ، ويرجع للفعل كغيرها لا للذات تعالى الله عن ذلك ؛ لكن ينسب المطابق له تعالى لتعظيمه لفعله ومحله القائم به ، وتنويهاً له ، وإظهاراً لشرفه وعلوّه على المالك ، وبيان الحاجة له وإقامته مقامه ، كما تُنسب غضبُه ورضاه له وكذا أسفه ؛ وقال : روحي وبيتي ونظائرها في الكتاب والسنة والإستعمال كثير[١] تأمل في ظلّك فإنه منك لا من الإستنارة ، ولكن ظهر بها واستنارتك من ظهور الشمس بها .

وحقيقة العبد في نفس الأمر هي فطرةٌ للوجودين : جهة وجوده والعقل وزيره [و]الماهيّة من يساره ، ومنها النفس الأمّارة بالسوء من يسار العقل ، والله الحافظ على العبد تقويةً أو تخليةً ، والفاعل بفعله لا معه ولا بالعبد من دونه[٢] ، ولم يتركه سدىً ، والله الحافظ بالإمداد والمادة ؛ وبسط هذه المسألة ببيان المنزلة يطلب من شرحنا على الأصول وغيره وإنما ذكرت هنا استطراداً ولهذا اكتفينا بالإشارة .

---

(١) من الكتاب كقوله تعالى : (أن طهرا بيتي للطائفين) البقرة آية : ١٢٥ ، وقوله : (فإذا سوّيته ونفخت فيه من روحي) الحجر آية : ٢٩ ، ومن السنة : «فاطمة بضعة مني وروحي التي بين جنبيّ» وغيرها .

(٢) هذا مضمون حديث يوجد في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق : باب الإستطاعة ص ٣٤٥ ـ ٣ وما بعده .

[المسألة السابعة] :-

أصل الطين وأعمها وأجمعها الطينة الأولى ، والحقيقة الإمكانية ، وهي أبسط الأشياء خلقها بنفسها ، وتجلّى لها بها والباء[١] لإبتداء الظهور ، ولا مادة غيرها قديمة ، ولا مع الله ولا هي في رتبة إزالة الذات ، ولذا خلقها بها لا بغيرها ، ولأنه تعالى لا معين له ولا مفيد ؛ فخلقها بنفسها ؛ فلذا كانت مستديرة الحركة على نفسها[٢] ..

ولا نهاية لها في مقامها وإن تناهت من جهة الإستمداد وقبولها له ، ولولاه لم يكن لها بقاء وتمام من خلقها بنفسها يوجب استدارتها على نفسها وبالعكس ، ولا تقوم بذات الله وإلا لم تكن حادثة مخلوقة[٣] ولكن تقومها بجهة ظهوره لها بها[٤] .

وانتهاء الممكن لا يكون إلا إلى الإمكان ، وهذه الطينة لها جهة استمداد لخالقها وجهة إمداد لمن دونها ، وكل المخلوقات مخلوقة بها ، وفي الدعاء «وبمشيتك التي دان لها كل شيء»[٥] ؛ وقال عليه السلام «كل شيء قائم

---

(١) مراده الباء في قوله «بنفسها» وفي قوله «بها» .

(٢) أي أن عودها يكون لمبدأها . وكما أشار المصنف بعد عدة أسطر بقوله «فهي مادة نفسها بنفسها وغاية نفسها» .ى

(٣) لأنه لو كان قوامها بالذات الإلهية لكانت قديمة قدم الذات وليست بمخلوقة .

(٤) أي أن تقوّم الحقيقة الإمكانية بظهور الله عز وجل لها ظهور تجلٍّ بتحقق ابتداء ظهورها .

(٥) العبارة الموجودة في دعاء السمات من أدعية يوم الجمعة هي هكذا «وبمشيتك التي دان لها العالمون» .

بأمرك»[١] . قال الله تعالى : ﴿ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾[٢] . ولا مادة قبلها ولا مدة ولا غاية ، فهي مادة نفسها بنفسها وغاية نفسها ، وعن علي أو الرضا عليهما السلام : «وعلةُ صنعه صنعُهُ»[٣] .

فلزم استدارتها على نفسها مادّة وصورة وهيئة وغاية ؛ ولكن جهة فاعليتها تدور بها على نفسها بجهة استدارة فاعليتها على جهة مفعوليتها ، واستدارتها على نفسها بجهة مفعوليتها بجهة فاعليتها[٤] ، فهي تتحرك على نفسها في الحركتين المتعاكستين بوجهٍ ، وهما مجتمعتان بوجهٍ هما : جهة الفاعلية وجهة الدلالة والأثرية .

وليس للإثر من جهة ذاته حقيقة وذات ، لأنه نفس التعلق وحكاية الغير ، وماهيّتُه حينئذٍ منطمسة لها حكم الوجود .

والحركة الأولى على التوالي ، والثانية على خلاف التوالي بجهة الأولى . والتوالي وعدمه بملاحظة حركته على جهة علته بنفسه ، أو حركته بنفسها عليها بجهة ما معه من التقويم ، وهذه الطينة هي باب المدد ؛ لأنها مقام الإمكان

---

(١) في نهج البلاغة : ع ١٠٩ «كل شيء خاشع له وكل شيء قائم به» وفي ع ٧٢ «قائماً بأمرك مستوفراً بمرضاتك» .

(٢) سورة الروم : آية ٢٥ .

(٣) الذي وجدته في نهج البلاغة هو «لم يتكأده صُنْع شيء منها إذا صنعه» ع ١٨٦ / ٣٢ . وأما هذا النص فلم أجده .

(٤) مراده أنه جهة استدارة الطينة بجهة المفعولية ـ أي القابلية ـ إنما يكون بتبع استدارتها بجهة فاعليتها .

(وحرانيه)[١].

ولا يمد الشيء إلا من إمكانه لكونه وهو المناسب له؛ ودورانه على نفسه بجهة الفاعلية وبجهةالمفعولية، ودائماً ظهور المدد منه له به[٢] من هذه الجهة وهي جهة الفاعلية؛ وهي أعم الخزائن التي لا يحاط بها إلا من يشاء الله على إطلاعه عليه منها.

قال الله تعالى: ﴿ولا يحيطون بشيءٍ من علمه إلا بما شاء﴾[٣] وقال تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهرُ على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول﴾ الآية[٤]، ومقامها فوق ماكان ويكون؛ فإمكان كل شخص أعم من كونه، وكذا الإمكان الكلي وهو مقام الوحدة قال الله تعالى: ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾[٥]. ويُعبّر أيضاً عن هذه بالكاف المستديرة على نفسها، وهي كاف «كن» أي المشيئة و«النون» الكون والمشاء؛ وفيك آية ذلك ودليله، وقد أراك الله آياته ودلالاته في الآفاق والأنفس.

تأمل في أول ما يحدث من الميل الكلي البسيط بمبدأ مشائك وهو مقام ذكرك الأول، وفطرة وجودك، وأبسط مقاماتك بالنسبة لمن دونه لا لما فوقه،

---

(١) هكذا في النسخة المعطية.

(٢) أي ظهور المدد من الله عز وجل للمكلف بواسطة ذلك التوجه من الوجود نحو جهتي الفاعلية والمفعولية.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٥٥.

(٤) سورة الجن: آية ٢٦.

(٥) سورة القمر: آية ٥٠.

وقوامه بك ، وقيام صدور في مقامه ، ولا مشيئة له ولا مادة سابقة ، وكذا نفس النيّة لا يحتاج فيها إلى نية أخرى للإستغناء عنها ؛ لأنها نية بنفسها ، لا معها إلى غير ذلك من المسائل التي ينتبه لها الفطن العارف ،قال الله تعالى : ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحقُّ أو لم يكفِ بربّك أنه على كلّ شيءٍ شهيد﴾[١] أي ظاهرٌ في غيبك وشهودك .

[المسألة الثامنة]: -

قد عرفت مبدأ المزج من الماهية وقبول الإيجاد وهو باب الإختيار وسبب التكليف ؛ فلم يزل قِدَم ماهيّة ولا أعيان ، وظهر المزج الكوني ، وسببه في بعض أنه لازم للوجود والماهية ، فظهر سرُّ ما ورد أنّ المعصية من المؤمن من غيره ؛ وتعود له ، فهو أصلها .

ولكن بعد تصفيته بمحن الدنيا أو شدّة الموت ونحوها مما فُصّل في الروايات[٢] ، وسرُّ أن الطاعة من الكافر من المؤمن ،أو صفة الوجود ، وإنما ظهرت منه صورة المزج ، وعموم الوجود له ، واستتارته المرضيّة به ، فلامسته بعض صفاته عرضاً ؛ ولا وزن لها يوم القيامة ، وتوفّى نصيب هذا الظهور دنياً ، أو يخفف عند الموت .

وبالعدل قامت السموات ، وكلٌّ يُوفّى جزاء عمله بحسبه ولا يظلم ربك

---

(١) سورة فصلت : آية ٥٣.

(٢) راجع بحار الأنوار : ج ٦٤ باب شدة ابتلاء المؤمن ص ١٣٤ وما بعدها .

أحداً ، قال الله تعالى : ﴿كلاًّ نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾[١] ونحوها كثير في الكتاب والسنة ، وقد تواتر عليه الدليل العقلي[٢] ، ولزم من ذلك صيرورة المؤمن في صلب المشرك ، لكنها صيرورة عرضيةٌ ؛ وكذا في رَحِمِ المشركة ويسلم من شركه ، وإن تلوث منه ويسلم منه ، وبالعكس في صيرورة الكافر في صلب المؤمن ؛ وهو جعل متأصل بوجهٍ لأنَّ المزج الكوني فيهما كما عرفت .

وكذا مثل خروج عبدالله وجعفر الكذاب ونحوهما من المعصوم الذي لم يصبه المزج الكوني بوجهٍ حتى اللمم والتوقف النفسي[٣] ، وانما هو بحسب الإمكان . وهذه النطفة من الطعام الذي لا تنقوم به أبدانهم ، وليس هو من أصل صلبهم من ظهورهم التبعي الثانوي بالملاسة الظاهرة ؛ فالخلق تفاصيل ؛ فضلهم على مرانبه كالاستنارة من الشمس فجهة نوريتها من فعل الشمس بمقتضى الوجود العام ، وظلُّها ولازم مقامها من نفسها .

وهكذا في أشعة الأشعة أو أن تلك النُطَف عليها مقتضى تربية الرحم والأم ، ولا نقص في ذلك يلزمهم بوجهٍ ينافي عصمتهم .

كما ورد أن الله حمّلهم ذنوب شيعتهم[٤] حملاً عرضيّاً ، ونسبوه لأنفسهم

---

(١) سورة الإسراء : آية ٢٠ .

(٢) المقصود بتواتر الدليل العقلي أي اتفاق العقلاء في كل زمان بحيث يصل إلى درجة استقلال العقل بذلك الإعتبار . أو المراد أنه تواتر عن الأصحاب الإستدلال بهذا الدليل العقلي .

(٣) اللمم هو مقارفة صغاير الذنوب أو مقارفة المعصية عن جهل بحقيقتها . والتوقف النفسي هو التردد والحيرة أو وساوس الصدر في الاقدام على المعصية أو الاحجام .

(٤) راجع تفسير البرهان للسيد هاشم البحراني : ج ٤ ص ١٩٥ ، وتفسير المجمع في سورة الفتح .

واستغفروا منه كله لكمال عصمتهم عليهم السلام عصمةً لا يدانيهم فيها ملك مقرب أو نبيٌّ أو وصي وغيرهم عليهم السلام فلا شركة لغيرهم عليهم السلام في أصل طينتهم عليهم السلام.

وعرفت الوجه في سرّ ما ورد من فطرة الكل على التوحيد لأنه بحسب أصل الجعل وما فُطِرَ عليه الوجود وغايته، وهي البداية لإنتهاء غاية كلٌّ إلى بدئه و﴿كما بدأكم تعودون﴾[١] وسرُّ التكليف الأول وما بعده، ولا يفارق الوجود، ولله البداء في كل مقام، ويجوز[٢] التغيير في التكاليف اللاحقة؛ ولذلك ترى من الكلّ الإخلاص في الشدة؛ وإذا رجعوا إلى مقتضى فطرتهم الخلقية كما صرّحت به آلاي والنصوص[٣].

وإنما ظهر الفرق بالعمل بمقتضاه، وظهور ما كُمِنَ في كلٌّ إذا طُلِبَ منه ظهور ما يعمل فيه بالقوة، فورد «كلُّ مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصرانه ويمجسانه»[٤]؛ وبما معهم من المزج ونظرهم به إلى أهل اليمين يطلبون الإقالة فيقالون، ويكّلفون بطور آخر أظهر من الأول

---

(١) سورة الأعراف: آية ٢٩.

(٢) في النسخة «ومجوز في».

(٣) من القرآن قوله تعالى: ﴿دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾ / ٦٥ العنكبوت.

ومن السنة حديث الإمام الصادق عليه السلام مع السائل عن الله، وإخباره بما ينقش في قلبه عندما تعطب السفينة. راجع أصول الكافي كتاب التوحيد باب معرفة الله.

(٤) بحار الأنوار: ج ٢ ص ٨٨ باختلاف يسير.

فيمتنعون من دخول نار التكليف كما سبق ، لرجوعهم إلى إنيتهم حتى يكرر عليهم ويختبر بواطنهم ، وتنقطع أعذارهم وتعلو عليهم الحجة ولا يبقى : لِمَ ؟ وكيفَ ؟ وحتى ؟ ونحوها .

ويوم القيامة يقابل في العود الذرُّ الثاني ويكمل في العود لازمه ؛ وظهور مقتضاه ، وجميع هذه التكاليف من أصل الفطرة إلى تكليف الدنيا ؛ بإرسالِ راسل[1] وسؤال وإجابة وعدمها ، في مقام مادةٍ ؛ وهو الكسر المعبر به عنها تارة ، والطين ونحوها ، أو مقام تصوير في مقام المعاني أو المثال أو الصور أو مادياً .

واتضح من المطاوي السابقة أن ما في الروايات من وقوع التكليف قبلُ ، وكون الماء عذبا أو أجاجاً في أصل الخلق أو الطينة ، وعدم انقلاب كلٍّ إلى الآخر ، ونحوها مما تضمنته الأحاديث فكلُّها على الحقيقة ؛ ولكن على التفصيل الذي عرفت في المسائل وغيرها ، لا أنها محمولة على الكنايات والمجازات التخيلية ، أو المجازفات الوهميَّة ، أو تلك المحامل السابقة كما وقع لبعض شراح الأصول وتبعه عليه بعضٌ تبعيةً مجردةً ، وتبع كلَّ ناعقٍ .

قال ما مختصره في شرح (حديث) زرارة عن أبي جعفر عليه السلام المروي في الكافي من تلك الأبواب المشار إليها قبلُ : «الماء العذب» (لا يبعد أنه كناية عما خلق الله في الإنسان من دواعي الخير كالعقل والنفس المجردة

---

(١) الإضافة هنا للفاعل أي أن الذي بلغ الحجة وأقامها لم يكن ذلك من عند نفسه بل من مرسِلٍ قد أرسله .

على القول به ، والأجاج عما ينافي ذلك ويدعو إلى الشهوات البدنية ، (و) مزجهما كناية عن تركيبهما في الإنسان ، وقوله عليه السلام «أخلق منك» أي من أجلك «جنتي وأهل طاعتي» ، ولولا ما فيه من الخير ما خلقت الجنة وكذا في خلق النار ، ثم لإظهار إحاطة علمه مما سيقع من كل فردٍ فرد بشراً ، بعد إخبار الرسل بذلك ، جعلهم كالذر وميز بيّنَ مَن علم منه الإيمان وعدمه ، وكلّفهم بدخول النار ليعلموا قبل التكليف في عالم الأجسام أنّ ما عَلِمَ منهم مطابق للواقع ؛ فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية .

[المسألة التاسعة] : -

إنك قد عرفت أن أصل المادة والطينة الإولى مجعولة من مادةٍ وصورة ، وكذا كل شيء سواه تعالى ، وهي صالحة للطاعة والمعصية ، ويقع التمييز بالصورة الثانية ؛ والتمييز الثانوي إما شخصاً أو نوعاً أو جنساً ، والأولى مادةٌ للثانية وهكذا أو المتكون منهما خلق ثانوي ، وبه وقع التمييز وطينة الإجابة أو الإنكار بالعمل .

ومنها داعي الخير والشّر وهي الماهية والثانية الحاصلة بضم الإجابة أو الإنكار ؛ فكما تمايز المكتوب من المداد وهو الحصص الماهوية[1] منه بالهيئات اللاحقة للهيولى الأولى المركبة من الوجود والماهية ، أو قل : الأول المادة القابلة ، والكل فيها سواء ؛ والثاني باعتبار فعله بها بمدد الله وعونه ، أو

---

(١) الماهوية :هوية الشيء حقيقته وهي مصدر صناعي مشتق من السؤال بـ: ما هو .

تخليته وعدم منعه ؛ فالطينة المبحوث عنها والمغياة[1] في الأخبار : الثانية لا الأولى ، ويصح فيها لكن بوجه خفي لا تمايز فيه كما سبق ، وهو لا يمنع إرادة الثاني ، ولابدّ منه وإلا بطل التكليفُ والثوابُ والعقابُ .

فسأل الله الأشياء لعلمه الذاتي بما علّمهم في مقام إمكانهم ، أو قُل : طينتهم الأولية التي ألقى فيها ما إذا سُئِلُوا أجابوا ، أو قُل لعلمه المنطبق على المعلوم وقد سألوه بذلك أن يوجدهم كوناً بمراتبه بعد تلك المادة الإمكانية ، وطلبوه باختيارهم فقال : ﴿ألستُ بِرَبِّكُم﴾ بأقسامه الثلاثة جسداً ونفساً وعقلاً ؛ وما سوى الثلاثة برازخ :

هي مقام الربوبية والرسالة والولاية ؛ وكلها داخلة في ﴿ألستُ بِرَبِّكُم﴾ فقالوا بما جعل فيهم على مراتبهم .

وهذه الدعوة منهم خالية ، والتمايز بالدعوة الثانية بالفعل والعمل ؛ ودعاهم ثالثاً بالشهادات الثلاث في القول والعمل ؛ فأجابوا بما جعل فيهم من العلوح والتمكين من الإستطاعة والقدرة وتخلية السرب ، وخلق المصدق كذلك جسدُهُ وعقله ونفسه من صورة إجابته في مقاماته .

وخلق المنكر بقلبه المقّر بلسانه ، ظاهره من صورة الإنسان وهو من المزج ، وباطنه في الآخرة من التكذيب والجحود ، وهي الصورة الشيطانيّة ، وتقوّمت بحدودها الظاهرة وفي الآخرة يرجعون إلى صورهم الحقيقية ، وهم

---

(١) مقصوده أنها مرادة من التعبير بالطينة في الروايات ؛ وليس مراده أنها الغاية من جعلها الطينة الثانية .

حينئذٍ دنيئاً كذلك لا أنه من قبيل التناسخ[١] فإنه باطل بمعانيه.

ولو كشف الغطاء عنهم رأيتهم كما وقع لبعض المعصومين مع بعض الأصحاب؛ ومن أقرّ بلسانه وقلبه واقفٌ أقسامٌ، وخلقٌ كلٌّ على ما هو عليه بعمله هُو العدل وخلافه جور كما عرفت وهو ظاهر؛ وعرفت أن حكم ﴿ألستُ بربكم﴾، «فكوني في الجنة ولا أبالي أو كوني في النار ولا أبالي» في الخلق الثاني.

والخلق الأول وإن كان فيه تكليف إمكاني وفي الخزانة الأولى الوجودية؛ لكنه مخفي لا تمايز فيه إلا في علمه الإمكاني؛ فلما خفي علينا خفي تكليفه ولم يعتبر بل ارتفع، وهكذا في كل كسرٍ وإعادة في التنزلات وإن تفاوتت؛ وإلا كان تكليفٌ بما لا يطاق وهو محالٌ لا يقع. وإنما خفي لكونه مبدء وجودٍ وسببه، والمعقول فيه مخفيٌ.

وورد التشخص عليه واقتضت المصلحة الوجودية الأخذ ثانياً بحصةٍ منه صالحةٍ لأنه المودع فيهم مما في إمكانه، ومنه الإمداد زيادة في الإحكام والاستظهار، فأمرهم ونهاهم وتحقق منه القول والفعل فخلقوا منه ... وبه، كالكلام والمداد والصور والخشبة. وهذه[٢] منشأ السعادة والشقاوة كما مرّ

---

(١) فكرة التناسخ هي فكرة غنوصية تبناها بعض المتصوفة وشاعت عند كثير وخاصة عند الهنود وهي تعني انتقال النفس الناطقة من بدنٍ إلى بدنٍ آخر من غير تخلل زمان بين تعلقها بالأول وتعلقها بالثاني، فالنفس الواحدة تتناسخها أبدان مختلفة إنسانية أو حيوانية أو نباتية «والغرض امتحان النفس حتى تكتسب بذلك ما ينقصها من الكمال. المعجم الفلسفي: ج ١ ص ٢٤٦.

(٢) يريد بضمير المؤنث مجموعة الأمور السابقة أو خصوص المصلحة الإقتضائية.

مكرراً ؛ فميّزه حقاً لإنضمام حدود ومشخصات لاحقة لأصل الجعل لا سابقة المحل ولا هي من الجاعل الجعل وإلا لزم الشركة في القِدَم على تقدير الثاني.

وقول الملا وتلميذه[١] : إن مبدأ السعادة والشقاوة الأعيان الثابتة القديمة أو الصور الأسمائية ، وأن لها لوازم وهي غير مجعولة ؛ فإنّه إثباتُ قدماء وهو باطلٌ[٢] ؛ ونقول هي شيءٌ أو لا شيء ، وعلى الثاني لا عبرة بها ولا يكون ؛ وعلى الأول فحادثة ؛ ويعود البحث لها وأنها مجعولة أو قديمة ولا قديم سوى الله[٣].

والثبوت أيضاً يرادف الوجود إلا أن يقول بلزومها لذات الله كالحرارة والنار أو مستجنّةٌ في ذاته كالنخلة في النوا ؛ وهو ضلال أو كفر إلى غير هذه المفاسد ولقد بسطناه في مواضع أخر من مصنفاتنا ، ولا أن ذلك من اقتضاء الأسماء كالهادي والمضلّ ومظهر الرحمة والنقمة كالسلطنة وجنود السلطان ومراتبها فإنها لا تصلح إلا بها ، فإنه بهذا بسبب افتقار السلطان إلى ذلك ؛ وصلاحه بكونها كذلك.

ولا يقاس فعله وملكه بغيره فإنه نقص ومقايسة ، إلا أن يعيده لما تقول بنوع عناية ؛ ويخرج القائل به عن مقصده وقواعده المنحرفة المحرّفة فتدبّر !

---

(١) المقصود الملا صدرا الشيرازي وتلميذه الفيض الكاشاني.

(٢) أي أن الصور الأسمائية ملزومات ولها لوازم غير مجعولة ؛ فيلزم منه تعدد القدماء وهو باطل عندهم في علم الكلام.

(٣) فإن قالوا : هي مجعولة فهو المطلوب وإن قالوا هي قديمة لزم تعدد القدماء وهو باطل ؛ لكن لا يخفى أن بعض الفلاسفة يجوّز تعدد القدماء على بعض الوجوه التي لا يلزم منها هذا المحذور.

وعلى قولهم لا تندفع شبهة الثنوية[١] ، ولا تندفع إلا بما نقوله في مبدء الخير والشر ، وإلا : فإما لزوم تعدد مبدئهما وهو فتحٌ لبابهم ، أو ثبوت جهتين في ذاته تعالى . أما إذا كان كما نقول ورجوعهما لفعله بجهةٍ واحدةٍ ـ والله خلق المشيئة بنفسها وخلق الخلق بالمشيئة ـ (ف) لا يلزم شيء من ذلك فتأمل ! فالمقام مقام إشارة لا بسط عبارة ؛ ورجوع الكلّ لفعله بدءاً وعوداً ، ذاتاً وصفةً وفعلاً بما أقامه الله ولم يرفع يده عنه .

[ختام البحث] : ـ

وفيه تلخيص لما سبق من الجواب عن أصل الإشكال ، مع البيان بتقرير آخر أخصر وأقرب فنقول :

خلق الله الإنسان جامعاً لمراتب الوجود ولا يكون كذلك إلا بجمعه المعرفة ، ومقام المشيئة بحسب رأس من رؤوسها والمعاني والصور والمثال والفعل والقول واللفظ ؛ هذه المراتب ؛ فهو بحسب أصل الفطرة نوره المشرق من صبح الأزل ، فيه ما تحته كلٌّ في رتبته ، فظهر ما فيه فعلاً في المعاني ؛ وفيه الصورة بالقوة فظهرت ، وهكذا في المثال ، ثم الأجسام مقام الفعل والقول .

وله في كل مقامٍ ماهيّة ووجود وتكليف واقتضاء آن[٢] ، وإن اختلفت في

---

(١) الثنوية : هم القائلون بإلهين اثنين : إله الخير وإله الشر ، وفاعل الخير هو النور وفاعل الشر هو الظلمة أو هما يزدان وأهرمن . انظر المعجم الفلسفي ج ١ مادة الثنوية . ومراده من عدم اندفاع شبهتهم هو أنه بسبب القول بذلك اللازم يلزم القول بتعدد الآلهة وأقلها إثنان .

(٢) مراده اقتضاء الخير والشر .

البساطة والتركيب بحسب المبدأ من القرب وبعده بكثرة الوسائط والتقيدات، وكل مقام عالم ذرٌّ فيه فعليّة وخفاء وقوة من وجه، ولا يتم فعليّته ويخرج ما فيه مما أودع فيه بحسب أصل الجعل وما جُعِل فيه من الدلالة إلا بإبرازه متردّداً في الأطوار الوجودية.

والتكليف يلزم في المقامات فإنه لازم الوجود لا يفارقه، وإن تفاوت في ذلك وتنوع، وأنت إذا رجعتَ إلى نفسك وما أُوجِد في بدنك تجد آيته ودليله.

ولا جبر في الوجود إذ لا جبر في الله[1] ولا في فعله؛ ولكن الإختيار يتفاوت بساطةً وتركيباً، قرباً وبعداً، ولا يختص في الأفاعيل المتباينة كالإنسان في ظهور الجامعي فالسمع منه خاصةً، مختارٌ فيما خُلِق له: وكذا السمع والعقل والمعائي والنفس والصورة: ولولا اختيار الأصل ما حصل في الفرع.

وما يتوهم فيه الجبر من بعض الأشياء ليس هو في الحقيقة، لأنه مما تقبله قابليته ولو بواسطة؛ ولو سُلِّم وقوعه من تعدي بعض الأشياء، ووقوعه خلاف مقتضى الوجود ذاتاً كسائر المنهيات فهي عرضاً لا يوجب تحققها في نفس الأمر وإرادتها ذاتاً، وحكمها في العود كذلك لوجوب انطباق العود على البدء، ويقع ذلك في الدنيا بعضٌ بالفعل وبعضٌ بالقوة، وفي رجعتهم عليهم السلام بالغريّ يظهر أكثر الأحكام بالفعل في وقتها؛ وهكذا في الجنة وما فوقها فتدبّر لما اختصرناه لك.

---

(١) لا جبر في الله أي أن ذاته تعالى ذات مختارا ليس للجبر دخالة في ذاته، فهو علةٌ مختارة.

[فذلكة المقام] : -

من حقق ما سبق من البيان ، وحققه عقلاً ونقلاً مستبصراً بنورهم عليهم السلام وماش فيه في الشبهات ليسلم منها ؛ ظهر له عدة مسائل مشكلة عويصة على الأكثر ، ضلَّ فيها كثيرٌ :

الأولى : معنى الطينة في عالم الذرّ والتكليف الأول وما بعده ، ومعناها في أصل الفطرة الكونية .

الثانية : مساوقة التكليف للوجود وإن تنوع وخفي في المواد الإمكانية.

الثالثة : تُقسَّم الطينة إلى طينة أولية وثانية إضافةً[١] جنسيةً أو نوعيةً أو صنفيةً وهكذا .

الرابعة : إنه لا موات في الوجود ، ومن المحال [اتصافه بالجامدية][٢] ، وله لوازم وصفات وإن تفاوتت الأشياء في قبوله وظهور الأفاعيل منه .

الخامسة : إنه لا جبر في الوجود ، وكيف يجري وأصل فطرته على الأختيار ، والله مختار ، ويدل عليه بفعله ، وإذا لم يجرِ في الأصل ففي الفرع بطريق أولى ، فإنه شؤونه ومقارناته وإن تفاوتت الأشياء فيه بسيطة أو مركبةً ، وتنوع التركيب فيها .

السادسة : معاد الأشياء إلى مبدئها ، وهو فعلهُ وأصل جعله الإبداعي الأختراعي لا لذاته تعالى وتقدس ، وأين المعلوم وذات علته والأثر ومؤثره ؟

---

(١) مرادة إضافة الثاني للأول إما لأنه من جنسه وإما لأنه من نوعه وإما لأنه من صنفه .

(٢) في النسخة «اتصاف الجامدية» .

فالله فاعلٌ بفعله وكل شيءٍ قائم بأمره كما قال علي عليه السلام[١] ، وعنهم عليهم السلام : «خلق الله المشيئة بنفسها ، وخلق الخلق بالمشيئة»[٢] ؛ فعلة صنعه صنعُه ، وليس في مقام الذات شيء أو لا شيء بوجهٍ مطلقاً ؛ لا معلوم ولا مجهول ، ولا إلحاد ولا إيجاد ، وليس للأشياء في مقامها اعتبارٌ بوجهٍ إلا عدم الصدور وعدم الإمكان إلا في مقامها الإمكاني والكوني ومرجع التقي[٣] له .

السابعة : إن ظهوره تعالى للأشياء بما ظهر له عندها واحتجب بها ، وإليها حاكمها في كل ما أراد منها ؛ لأنه تعرّف للأشياء تعُرف دلالة لا إحاطة[٤] هذا بحسب الكون الوجودي والتشريع الكوني ، أو قُل بحسب البدء والعود (أ)و قُل أرض القابليات ومقام الأسماء والملكوت ، أو قُل قوسي الإقبال والإدبار ونحوها من العبائر ، والعود إلى البدء في كلٍّ بحسبه : عود مجاورة أو عود ممازجة وهو الأولى بوجه ؛ وغيرُهُ من وجه بحسب الإستكمال والفعلية ، كانطباق الصورة على ذيها .

الثامنة : مبدأ المزج وسببه الكوني من الإمكاني فإنّه لازمٌ ، وبأنه وظهوره في الأشياء متفاوتة ، ففي بعض بحسب الإمكان خاصةً لكمال طوعه وعدم إعراضه عن مُوجِده في مراتب تنزلاته ، وإظهار ما فيه من أفعاله المودعة فيه

---

(١) راجع حاشية رقم (٢) ص ١٠٩ .

(٢) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ١١٠ ح٤ .

(٣) هكذا في المخطوطة .

(٤) وذلك لعدم إمكان تعرف الإحاطة من المخلوق للخالق بل لا يمكن إلا بالدلالة .

بحسب كماله وتكميله ، وهو المعصوم على مراتبهم في العصمة ذاتاً أو تبعاً ؛ وفي بعض يظهر المزج الكوني والأشباه فيه مراتبُ أيضاً ؛ ورجوع المزج وصفته إلى الماهية ومقتضياتها ، وهي من الإيجاد ؛ وإعراضها عن الوجود وصفته ؛ وإن نظرت له قال الله تعالى : ﴿أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا﴾[١] .

فقبضة الشمال دون قبضة اليمين بمرتبة أو اثنتين ؛ وهي موجودة ذاتاً في مقامها وعرضاً باعتبار غيرها ، ولا يمكن أن يُوجَد موجود بغير المزج وإلا لم يكن مخلوقاً ومختاراً ، أو مركباً وأقلُّه من ماهيّة ووجود ، أو قل مادةً وصورةً ، ولم يخلق الله فرداً قائماً بالدلالة عليه .

وقولنا مجرد إنما هو تجردٌ إضافي[٢] بالنسبة لمن دونها ، لا مجرداً حقيقياً فكلٌّ معلولٌ (مرَّ كذلك) ، والله لا يُطلق عليه المجرد ، لإيجابه مقابلةً إلا أن يكون من قبيل الأسماء الإضافية لأجل نفي التجرد بأقسامه الإضافي ؛ ويحضر في حفظي أنه روى في البحار «لا مجرد سوى الله»[٣] والله أعلم ولا منافاة .

التاسعة : الوجه في رجوع المعصية من أهل قبضة اليمين لأهل قبضة

---

(١) سورة العنكبوت : آية ٤ . وفي سورة الجاثية : آية ٢١ (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا) .

(٢) راجع حاشية رقم (٣) ص ٦١ .

(٣) بحار الأنوار : ج ١ ص ١١٠ ، ذكر مؤلفه أنه لايظهر من الأخبار وجود مجرد سوى الله ، وفي ج ٢٥ ص ٦٩ : قال : ولم يثبت مجرد سوى الله عزوجل .

الشمال وطينة سجّين ورجوع صور الطاعات من أهلها لأهل عليّين لوجوب رجوع كلٌّ إلى أصله ، فالإستنارة إلى النور والشمس ، كلٌّ بحسب مقامه عنده ؛ والظل وأنواع الظلام إلى أسفل وإن وجب أن يكون لهم جزاء عرضيٌّ بحسب مقامهم ، لظهور صورة العمل بها لظهورهم بالصورة الإنسانية العرضية لأنها من إمكانهم ، ولازم المزج وفي نفس الأمر بخلافه ، حتى إذا ما رقوها ورجعوا إلى وراثهم ظهروا بما لهم ، ولم يبق معهم إلا مقتضى الوجود العام .

والجامع لقبضتي الرحمة الخاصة والعدل الذي يجتمع فيه مقتضى الرحمة والسخط ، فإنّ لأهل النار طعاماً من زقوم وشراباً كالمهل المذاب ، ويُغاثون بماء يشوي الوجوه ؛ ويذوب إذا أراد شربه ؛ ويمرد وجهه إذا رفعه وإذا شربه ازداد عطشاً ، وهكذا ظهر لك أيضاً أنّ المزج هو مقتضى العدل ولا جور فيه بوجه .

العاشرة : تفاوت الناس في الإجابة ، ووجهه ظاهر ، وما هنا دليل على ما هناك وآيته التفاوت هنا ؛ فأهل معرفةٍ وأهل علمٍ وصورة ، وأهل جدالٍ ، وجامد أو تبع كل ناعقٍ ، ومن يركن إلى المتشابه لتشابهه أو لا يركن ، ولكلٍّ مرتبةٍ مراتبُ ، ونحوه بالضدّ في قبضة الشمال قبضة «كوني في النار ولا أبالي» فإنه مقتضى العدل وجزاء كلٍ بعمله .

وكذا في العود يتفاوتون بحسب السؤال وما لهم من المرتبة في الجنان أو الضرائح ، وكذا في النيران أو الضحضاح ، ويمكن لمن لم يُجب في مرتبة أن يجيب في الثانية لقوة المزج و [وغلّظه][1] أو غلبة مقتضى المقام عليه

---

(١) في النسخة هكذا «وغلطه» .

وقصوره حتى إذا زالت حجبه أدرك كضعيف البصر والنور القوي.

قال الله تعالى: ﴿الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدن﴾[١].

وفي الدعاء «اللهم إن كنتَ كتبتَ في أم الكتاب شقائي وحرماني رزقي فامحُ من أمّ الكتاب شقائي وحرماني رزقي واكتبني عندك سعيداً موفقاً موسعاً عليّ في الرزق فإنك قلت يمحو الله ما يشاء ويثبتُ وعنده أمُّ الكتاب»[٢].

ولله البداء في الشيء قبل كونه وبعده، في استمراره وتغييره إلى ما يشاء الله، والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

العاشرة عشرة: كون الصدور ليس نسبة أو إضافة اعتبارية، بل وجودٌ قويٌّ هو أقوى الوجودات وأعمها، وهو مجعول ذاتاً، وكذا الماهية مجعولة ذاتاً بمقامها عن يسار العقل، وعرضاً باعتبار الوجود العقلي أو نظام الوجود الكلي، إذ لولا وجودها وصلوحها للمعصية ما كان الوجود معلولاً ولا كان له ظهورٌ ولا متّلجٌ للطاعة، فشرطُ هذا الصلوح الصلوح لها؛ وكذا لا تحقق له إلا بها، إذ لابدّ للوجود من ماهيّةٍ ولا يظهر إلا بها، وهو شرط لها في التحقق والقوام.

الثانية عشرة: (قد ظهر) عدم تحقق للأعيان الثابتة في أزل الآزال،

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٧.

(٢) راجع حاشية رقم (٣) صفحة رقم (٦٥).

وللصور العلمية أو قل الماهيات أو الأسماء أو المُثُل الأفلاطونية[١] ، أو الثبوت على خلاف الإصطلاح كما زعمه الملاّ والمتصوفة وأهل الكلام والمشائي وأفلاطن كما نقل عنه ، ونحو هذه الأقوال الساقطة ؛ بل ليس إلا الله وفعله ومفعوله أو قل إلا الله وخلقه ولا ثالث غيرهما ، ولا شيء بينهما دونهما فتدبّر !

الثالثة عشرة : لمّا تنوع الوجود والتكليف فكان تأكيداً وتأسيساً في كل لاحق ؛ ظهر سرُّ الدعاء والطاعة ، وكان الدعاء من أفضل العبادات ؛ بل هو قحُّها ، ولم ينافِ ما ورد أنّ مَن كُتِبَ سعيداً لا يكون إلا سعيداً وكذا مَن كُتِبَ شقياً ، والسعيد مَن سعد في بطن أمه ، وكذا الشقي ، ويمحو الله ما يشاء ويثبت ، وهذه الكتابة والتصوير في البطن لا المادة التي هي الأب عكس ما قالته الحكماء ؛ والتصوير بالعمل ، قال الله تعالى : ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم﴾[٢] ، ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[٣] إلى غيرها .

وظهر سرُّ ما روي من تفاوت العمر زيادةً ونقصاناً بالأعمال الصالحة وعدمها من غير منافاةٍ إلى عدم التقديم والتأخير في الأجل المسمى ، وأشير لها في قوله تعالى : ﴿هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلاً﴾[٤] وهو العمر الذي

---

(١) المُثُل الأفلاطونية : هي ما تسمى بأرباب الأنواع ، وهي تعني بأن يكون في الوجود عقول عرضية لا علّية ولا معلولية بينها ؛ بحيث يدبر كل نوع منها ما تحته ، وهو مجرد واجد بالفعل لجميع الكمالات الممكنة لذاك النوع ويستدلون عليها بقاعدة إمكان الأشرف وغيرها .

(٢) سورة المائدة : آية ١٣ .

(٣) سورة الرعد : آية ١١ .

(٤) سورة الأنعام : آية ٢ .

يجريان منه ﴿وأجلٌ مسمىً عنده﴾[١] والتفاوت في الزيادة والنقصان في تقضي المسمى، وظهوره لا في أجله ورقته فتدبّر، واندفع الإشكال هنا.

الرابعة عشرة: إذا كان كل مرتبة نزل إليها الأعلى، ولا يكون إلا بفاضله وبما عنده السافل؛ وليس أغطيةٌ وحجب في ظهوره لها بها عندها؛ كظهور المجرد مادياً فهي إعادة فيه من أعراض المقام وأغراضه، وجب مفارقتها في العود ويبقى عارضُ كلّ مقام فيه لنصّ ﴿قد علمنا ما تنقص الأرض منهم وعندنا كتابٌ حفيظٌ﴾[٢] وغيرها آيةً ورواية.

وما تحلمه يبقى في مقامه، يفعل الله ما يشاء. ولا خلل ولا إهمال في الوجود؛ بل صنعٌ محكمٌ؛ ونظامٌ متقنٌ، ولا قطع لمدده وإمداده، وهو الكريم الجواد؛ تتدبّر!

الخامسة عشرة: عرفت التطورات الوجودية بأن يتصرف الله لخلقه في جميعها، بما يمكن فيك فلا يجهله شيءٌ؛ وأنه تعالى عمل بمقتضى المسببات لا الأسباب، وإن كانت بها، وليبلو الأخبار وتعلو الحجة منه تعالى على خلقه، وفيما حصل كفاية.

هذا ما أراد الله رسمه، ونسأله الزيادة بجوده، وقع الفراغ من تمامها في البحر متوجهاً للسفر للعراق حادي عشر شهر شعبان سنة ١٢٤٥ هـ الخامسة والأربعين والمائتين والألف، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين عدد ما في

---

(١) سورة الأنعام: آية ٢.

(٢) سورة ق: آية ٤.

علم الله .

انتهى قلم المصنف إلى هنا وتشرف بكتابتها فقير ربه الكريم حسين بن عبد الله بن سليم البحراني امتثالاً لأمر الأخ الصفي الوفي ؛ بل الخل التقي البهي ؛ معدن الكرم ومنبع الجود الشيخ محمد علي بن المقدس الحاج مسعود الجشي متّعه الله بما فيها من الفوائد طويلاً ، وأفاض عليه نعمه بكرةً وأصيلاً ولعن الله آخذها منه ولم يردها إليه لعناً وبيلاً .

وكان الفراغ منها عصر اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة الخامسة والستين والمائتين والألف ؛ ولحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ، كما يحب ربنا ويرضى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ، يا كريم .

• • •

المقدمة : ـ

المدخل : في ذكر أحاديث الطينة ٤١
المسألة الأولىٰ : .....في صحة الأحاديث سنداً ومتناً ٤٦
المسألة الثانية : ..... في ما قاله العلماء في تفسير أحاديث الطينة ٤٨
المسألة الثالثة : ..... في أصل خلقة الكافر ٦٣
المسألة الرابعة : ..... في خلق الشيعة من فاضل طينتهم ، ومنافاة ذلك ٤٦
المسألة الخامسة : ..... في الروايات الدالة علىٰ أخذ العهد ومعانيه في ترتيب .....الموجودات بحسب السافل والعالي ٦٩

تنبيهات : ـ

التنبيه الأول : ..... إعادة البيان لدفع شبهة لزوم الجبر ، وبطلان التكليف ٨٩
التنبيه الثاني : ... في رد اشكالات لزوم الجبر من أحاديث الطينة بطريق آخر ٩٦
التنبيه الثالث : ..... في جهات تعلق الإنسان باعتبار التكليف ١٠٤
التنبيه الرابع : .. في أن المبلغ للمكلفين طراً في كل الأطوار هو محمد (ص) ١٠٧
المسألة السادسة : ... في بيان جهات التأثير والتأثر من حيث الطيب والخبيث في الإنسان بالنظر للطينة ١٠٨
المسألة السابعة : ..... في بيان جهات استدارة الطينة : الفاعلية والدلالة ١١٣
المسألة الثامنة : ..... في صور المخالفة لمقتضى الطينة ١١٦
المسألة التاسعة : .. في بيان أنواع الشقاء والسعادة ومنشأهاالذاتية للخلق بمقتضىٰ الطينة ١٢٠

الخاتمة : ..... تلخيص ما مرّ في البحث . مع إعادة الجواب عن أصل الإشكال ١٢٤
فذلكة المقام : ..... إعادة ترتيب المسائل التي اشتمل عليها البحث ١٢٦
الفهارس العامة :ـ ..... ١٣٤ ـ ١٤٤

• • •